مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الإجراءات القانونية لتنفيذ سياسات الكويت المالية والنقدية والآليات المتبعة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا (Covid-19) - دراسة مقارنة .

الدكتور/ عبد العزيز محمد الشبيب المطيري

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

العدد ٣ - السنة ٤٦

صفر ١٤٤٤هـ - سبتمبر ٢٠٢٢م

الإجراءات القانونية لتنفيذ سياسات الكويت المالية والنقدية والآليات المتبعة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا (Covid-19) - دراسة مقارنة

الدكتور/ عبد العزيز محمد الشبيب المطيري(*)

ملخص:

أثَّرَت جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على الاقتصاد العالمي؛ الأمر الذي دعا دول العالم إلى فرض اشتراطات صحية تَداعَت على أثرها اقتصادات الدول بالركود والسلبية، وفي المقابل قام العديد من هذه الدول بتقديم مبادرات للنهوض بالاقتصاد؛ وذلك من خلال إقرار سياسات مالية ونقدية متوازنة لتحفيز الاقتصاد وتنشيطه؛ حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بتقديم حزمة من السياسات المالية والنقدية التحفيزية، وعلى وجه الخصوص قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما نهجت هذا النهج دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة الكويت، وبناءً على ذلك سَلطَت هذه الدراسة الضوء على أحد القطاعات المتضررة، والذي يُمثِّل أحد الأعصاب الرئيسية لأي اقتصاد في العالم، وهو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تكمن مشكلة الدراسة في أن دولة الكويت لم تُقدِّم سياسة مالية في ظل وجود أزمة اقتصادية؛ وذلك لارتباط الإصلاحات الاقتصادية بعقبات قانونية وتشريعية تَحُول دون ذلك، وناقشَت الدراسة تَضرُّر أصحاب قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، وكيفية تحفيزه من السلطة التشريعية أو التنفيذية، وعدم إهمال هذا القطاع الذي يواجه الجائحة بكل تبعاتها دون دعمٍ أو تحفيز، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات.

المقدمة

منذ إعلان جمهورية الصين اكتشاف أول حالة لفيروس مستجد يُسمَّى (Covid–19) في منطقة ووهان الصينية في نهاية عام ٢٠١٩، اجتاح الكرةَ الأرضية وباءٌ جاب العالم منتشرًا في غضون أسابيع(١). ومن ثَمَّ أقرَّت منظمة الصحة العالمية بأن هذا الوباء يُعَد جائحة(٢)، واتخذت أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم سياساتٍ صحيةً تُلزم

(*) قسم القانون العام- كلية الحقوق - جامعة الكويت.

(١) Reynolds, Matt, and Sabrina Weiss. "How coronavirus started and what happens next, explained." Retrieved September 19 (2020): 2020.

(٢) Reynolds, Matt, and Sabrina Weiss ، مرجع سابق، ص ٤ .

بالتباعد الجسدي والإغلاق ما بين العام والجزئي والعزل المناطقي داخل بعض الدول[٣]، وقد بدأت الدول بفرض هذه الاشتراطات في أواخر فبراير ٢٠٢٠، واختلفت سياسات الدول حولها بحسب كل دولة وتَعامُلها مع الجائحة.

بعد تَفشِّي جائحة فيروس كورونا (Covid-19) عصفت بالعالم أزمة اقتصادية من العيار الثقيل؛ مما دفع الدول إلى المسارعة لإيجاد حلول ومعالجات لسياساتها المالية والنقدية، والحفاظ على دعم كافة قطاعاتها الاقتصادية.

من الناحية الفنية لا تُعَد هذه الأزمة أزمةً صحية فقط، بل هي أزمة اقتصادية عاثت في الميزانيات العامة للدول، وبرز دور السياسات المالية والنقدية، وكان ذلك الدور واضحًا للدول التي عالجت تلك التشوُّهات، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبعض دول مجلس التعاون الخليجي محل الدراسة.

وقد سلَّطَت هذه الدراسة الضوءَ على الدور المستخدم للسياسات المالية والنقدية، ونجتزئ قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمثالٍ لأحد القطاعات المتضررة، مرورًا ببعض الدول الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والنظر في أهم المشكلات والقصور في تجربتهم، والتركيز على دور السياسات المالية والنقدية ودعم قطاع أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تلك الدول، ومن ثم الانتقال إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي للتعرُّف على سياساتها المالية والنقدية ودعم قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضرر في ظل هذه الجائحة؛ إذ إن النفط الذي يُعَد المُموِّل الرئيسي للميزانيات الخليجية قد تأثر في ظل هذه الجائحة؛ مما أصاب الميزانيات الخليجية بضربةٍ مزدوجة كما سنرى لاحقًا. وقد اتخذت معظم دول الخليج العربية سياساتٍ ماليةً ونقديةً كان لها دور واضح في تعزيز الميزانيات الخليجية، ودعمت قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما ركزت الدراسة على الدور الكويتي المُتخَذ لدعم السياسات المالية والنقدية ودعم قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ مما قادها للتوصُّل إلى مُقترَح لعلاج قصور ومشاكل الأداء الكويتي على ضوء ما هو معمول به في دول أخرى متشابهة في ظروفها. خصوصًا أن دولة الكويت قدَّمَت مبادرات لتعزيز سياساتها المالية والنقدية

(٣) زعزوع حمدي، وزينب شريف، «تأثير وباء كوفيد-١٩ على نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية)»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٢.١، ٢٠٢١، ص٢١٩-٢٥٤.

جانَبَها التقصير، وهي محل نقد علمي، أما قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد تخلت الحكومة الكويتية ومجلس الأمة الكويتي عن دورها بشأنه.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرُّف على الأبعاد الحقيقية للدور المستخدم للسياسات المالية والنقدية ودعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة باعتبارها دولًا متقدمة من جانبٍ في أثناء جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، ودول مجلس التعاون الخليجي وختاماً بدولة الكويت التي هي محل المقارنة باعتبارها دولًا ريعية من جانبٍ آخر، وذلك في ظل عجز الميزانية، والبُعد عن المصدر الأحادي المُموِّل لميزانية الدولة، والسعي إلى تنويع مصادر الدخل، وذلك في ضوء ما أخذت به بعض الدول ذات الهياكل الاقتصادية المتشابهة ومقارنتها مع دولة الكويت.

كما تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية السياسات المالية والنقدية باعتبارها إحدى أهم وسائل الدولة الحديثة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ورفع معدلات التنمية الشاملة المستدامة بصفةٍ عامة على اختلاف أنظمتها الاقتصادية.

أهمية الدراسة

تأثرت اقتصادات الدول من الجائحة بحيث أغلقت الدول والمطارات وغالب وسائل النقل، وتأثر منها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على ضوء ذلك سارعت الدول لتحفيز اقتصاداتها بخطط وأموال عبر سياساتها المالية والنقدية؛ حيث إن هذه الأزمة الصحية شكلت أزمة اقتصادية خانقة لدول العالم، ومن هنا تظهر أهمية الدراسة حيث تشكل حالة تستحق الفحص الدقيق.

إشكالية الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في أكثر من زاوية من حيث شح المصادر وقصر الوقت منذ بدء الجائحة، كما أن دولة الكويت وهي محل الفحص لم تواكب الركب العالمي والإقليمي في السرعة بإصدار تشريعات وقرارات تسهم في الحد من تفاقم الأزمة الأقتصادية والذي تسبب في أزمة شح السيولة بالنسبة للدولة بعدم وجود حلول مستدامة والسعي في تنويع مصادر الدخل هذا من جانب القطاع العام. أما القطاع الخاص وبالأخص قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لم تحفز الدولة هذا القطاع كما كان المسلك الإقليمي والعالمي، مما تسبب في إشكالية اقتصادية تدعو للبحث، كما أن التشريع والقانون جزء لا يتجزأ من حل المشكلة.

منهج الدراسة

تَبنَّت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، وذلك بهدف التوصُّل إلى نتائج قد تختلف أو تتفق مع فرضيات الدراسة، مُطبِّقين المنهج نفسه على السياسات المالية والنقدية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، وذلك للوصول إلى معرفة العلاقة التأثيرية مع تلك السياسات والمعالجات لمقتضيات تحقيق الصالح العام في دولة الكويت.

خطة الدراسة

قُسمت الدراسة إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الحلول الاقتصادية التي قدَّمَتها الدول المتقدمة لمواجهة جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، حيث عرَض المطلب الأول منه السياسات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية لتحفيز الاقتصاد، وعرَض المطلب الثاني سياسات المملكة المتحدة الاقتصادية في مواجهة جائحة فيروس كورونا (Covid-19). أما المبحث الثاني من الدراسة فقد سلَّط الضوء على دول مجلس التعاون الخليجي مقارنةً بدولة الكويت؛ حيث ناقش المطلب الأول منه السياسات المالية والنقدية التي اعتمدتها دول الخليج العربية لمواجهة جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، وعرَض المطلب الثاني السياسات المالية والنقدية التي اعتمدتها دولة الكويت لمواجهة الجائحة.

المبحث الأول
السياسات الاقتصادية التي تَبنَّتها الولايات المتحدة وبريطانيا لمواجهة جائحة فيروس كورونا (Covid-19)

تمهيد وتقسيم

على أثر تَفشِّي جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، أصدرت معظم دول العالم قراراتها في اتباع الإجراءات والاشتراطات الصحية، مع الإغلاق التام والجزئي للدول باختلاف سياساتها الصحية المتبعة، كما أصدرت حزمًا مالية وقوانين اقتصادية لتحفيز الاقتصاد والنهوض به جرَّاء هذا الإغلاق.

تُعَد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من الدول المتقدمة الرائدة في تقديم السياسيات المالية والنقدية لمواجهة جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، ويمكن الاستفادة من تجربتهما وخبراتهما الاقتصادية، وكيف تعاملتا لتجنُّب الهزات على كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وعلى ضوء ذلك نقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نتناول في المطلب الأول السياسات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية لتحفيز الاقتصاد، وكيفية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما المطلب الثاني فنعرض فيه تجربة المملكة المتحدة الاقتصادية في مواجهة جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، وما هي المبادرات والسياسات المالية والنقدية التي أقرَّتها لتحفيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

المطلب الأول
سياسات تحفيز الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية

تُمثِّل الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أهم الدول الراعية للفكر الرأسمالي، واقتصادها يُمثِّل أقوى اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي مقدر بـ٢٤.٩ تريليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٠[٤]، وعلى ذلك لا بد من الأخذ في الاعتبار السياسات المتبعة من تشريع للقوانين والقرارات التي اتخذتها في ظل فترة هذه الجائحة، والتي ألقت بظلالها

(٤) Ilyin, Vladimir A., and Mikhail V. Morev. "Vote of confidence for the President is confirmed. Achievement of socio-economic development goals before 2024-2030 is uncertain." Ekonomicheskie i Sotsialnye Peremeny 13.4 (2020): 9-37.

على كبرى الدول الاقتصادية في العالم، ولا شك أن فترات الإغلاق أثرت على الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا زادت نسبة البطالة فيها؛ فقد وصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٤٠ مليون شخص في جميع الولايات الأمريكية(٥).

وفي هذا الصدد نطرح تساؤلًا استقصائيًا: ما الإجراءات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية الفيدرالية أثناء جائحة فيروس كورونا (Covid-19)؟ إذ إنها أقرَّت بعض التشريعات والقرارات والحزم المالية، وكان الهدف منها رسم السياسات الاقتصادية بشكلٍ عام للتعامل مع هذه الجائحة؛ وذلك في محاولاتٍ حثيثة لصد أكبر قدرٍ ممكن من الخسائر على الاقتصاد الأمريكي، وللإجابة عن هذا التساؤل نقسم هذا المطلب إلى فرعين؛ نتناول في الفرع الأول السياسة المالية والنقدية، ونناقش قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة الأمريكية والتحفيزات المقررة له في الفرع الثاني.

(٥) Cox, Natalie, et al. "Initial impacts of the pandemic on consumer behavior: Evidence from linked income, spending, and savings data." Brookings Papers on Economic Activity2020.2 (2020): 35-82.

الفرع الأول
السياسة المالية والنقدية

ألزمت جائحة فيروس كورونا (Covid-19) غالبية الدول باتخاذ إجراءات الإغلاق التام أو الجزئي للمطاعم ودور السينما والمصانع والمطارات ووسائل النقل العامة وأماكن الترفيه ونقاط البيع، ولمواجهة هذه الآثار كان لابد من إصدار سياسات مالية ونقدية تواجه الحدث.

أولًا: السياسات المالية:

تُعرف السياسة المالية (Fiscal Policy) بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها(٦).

كما تعرف أنها ذات مكانة مهمة بين سياسات الاقتصاد الكلي، وهي أداة رئيسية تُمكِّن الحكومة عبر وزارة المالية أو وزارة الخزانة من توجيه مسار النشاط الاقتصادي، وذلك بوضع حلولٍ ومعالجاتٍ لما يتعرض له الاقتصاد من هزَّات وأزمات مالية عبر تشريعات تُعرَض وتُقَر من البرلمان، أو لوائح تنفيذية أو تنظيمية تَصدُر من السلطة الإدارية؛ مما يُمكِّنها من تحقيق معدلات تشغيل مطلوبة لاستقرار نسبي في الأسعار في إطار سعيها إلى خلق حالة من النمو في الاقتصاد، وإعادة لتوزيع الدخل بعدالة؛ مما يتطلب من الحكومات أن تُحدِث تحويلًا في رسم سياستها المالية، وذلك بالشكل الذي يُسهِم في كبح تلك المشاكل والأزمات وحلها، أو تَدارُك آثارها ونتائجها وصولًا إلى الاستقرار الاقتصادي(٧).

ومما لاشك فيه أن الجائحة تُعَد حدثًا استثنائيًا يحتاج إلى إصدار قراراتٍ استثنائية وغير مسبوقة؛ الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية تُصدِر أكبر حزمة اقتصادية في تاريخها بقيمة ٢.٣ تريليون دولار، وأقرَّها الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكي بتشريع تحت اسم Cares Act قانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي في ظل أزمة جائحةً فيروس كورونا (Covid-19)(٨)، ولم يسبق لهذه الحزمة مثيلٌ في الحجم والنطاق؛ حيث

(٦) هشام محمد صفوت العمري، اقتصادات المالية العامة والسياسة المالية، ج ٢، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٠٧.

(٧) عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠، ص٩٤.

(٨) Cavallo, Joseph J., and Howard P. Forman. "The economic impact of the COVID-19 pandemic on radiology practices." Radiology 296.3 (2020): E141-E144.

إنها وُجِّهت إلى قطاعات الاقتصاد كافة[٩]، ووُزِّعت لدعم الشركات باختلاف أشكالها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وكذلك تم تخصيص مبالغ للعاطلين عن العمل[١٠].

قُسِّمت هذه الحزمة الاقتصادية على أكثر من قطاع على شكل قروض مُيسَّرة أو منح؛ فقد تم تخصيص ٤٥٤ مليار دولار لقطاع الأعمال على شكل قروض مُيسَّرة[١١]، وكذلك خُصِّص لقطاع المشاريع الصغيرة ٦٥٩ مليار دولار[١٢]، أما القطاع الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم تخصيص مبلغ ١١٧ مليار دولار[١٣]، وقد تم صرف منحة لكل فرد أمريكي بالغ تَجاوز عمره ١٨ سنة يبلغ قدرها ١٢٠٠ دولار، ولكل طفل خُصِّص ٥٠٠ دولار، وكان إجمالي المبلغ المخصص لهذه المنحة ٣٠١ مليار دولار، على أن يكون الحل الأمثل لعلاج هذه الجائحة كامنًا في التباعد الجسدي حسب إرشادات السلطات الصحية[١٤]، كما تم تخصيص ٢٢١ مليار دولار لمصلحة الضرائب الأمريكية من هذه الحزمة[١٥]. أما العاطلون عن العمل فقد تم تخصيص ٢٥٠ مليار دولار تُصرَف على شكل تأمين صحيٍّ لهم[١٦]. وقد تم تخصيص دعم للولايات والمقاطعات المحتاجة إلى العون؛ إذ رُصِد مبلغ ١٥٠ مليار دولار عن طريق المساعدات لمن يتقدم من الولايات والمقاطعات[١٧]. أما قطاع الطائرات وخدمات الشحن الجوي فتم تخصيص مبلغ ٢٩ مليار دولار كدعم للمتضررين من الجائحة نتيجة الإغلاق الكلي أو الجزئي وانخفاض الطلب عليهم[١٨]، وأخيرًا تم تخصيص مبلغ ١٩٨ مليار دولار للمصروفات الأخرى[١٩].

ثانيًا: السياسات النقدية

بشكلٍ عام، تُعرف السياسة النقدية (Monetary Policy) بأنها السياسة التي ترسمها السلطة النقدية في البلد من خلال البنك المركزي، لتتحكم في المعروض من

(٩) Cavallo, Joseph J., and Howard P. Forman، مرجع سابق، ص ١٤٤.
(١٠) المرجع السابق.
(١١) المرجع السابق.
(١٢) Bartik, Alexander W., et al. How are small businesses adjusting to COVID-19? Early evidence from a survey. No. w26989. National Bureau of Economic Research, 2020.
(١٣) انظر Cavallo, Joseph J., and Howard P. Forman، مرجع سابق، ص ١٤٢.
(١٤) Walter-McCabe, Heather A. «Coronavirus pandemic calls for an immediate social work response.» (2020): 69-72.
(١٥) المرجع السابق.
(١٦) المرجع السابق.
(١٧) المرجع السابق.
(١٨) المرجع السابق.
(١٩) المرجع السابق.

النقود، وتستهدف بذلك معدلات التضخم وأسعار الفائدة لضمان استقرار الأسعار والثقة في عملة البلد؛ مما يساهم في النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة والحفاظ على أسعار الصرف التي يمكن التنبؤ بها مع العملات الأخرى[٢٠].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قد اتخذ البنك الفيدرالي الأمريكي عددًا من القرارات التي أدَّت بدورها إلى تحفيز الاقتصاد ودعمه في ظل هذه الجائحة؛ إذ خلَّفت الجائحة آثاراً اقتصادية من خلال اتخاذ التدابير الاحترازية الصحية؛ إذ انخفض النشاط الاقتصادي والتبادلات التجارية، وصاحبت ذلك حربُ أسعار النفط، وانخفاض سعر برميل النفط بشكلٍ كبير؛ حيث زادت البطالة بنسب تاريخية لم يسبق أن وصلتها من قبل؛ الأمر الذي دفع البنك الفيدرالي الأمريكي إلى تخفيض نسب الفائدة إلى نسب تاريخية بين ٠% و١/٤% لتحفيز الاقتصاد والتشجيع على الاقتراض[٢١].

كما قام البنك الفيدرالي الأمريكي بشراء سندات الخزانة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، في خطوةٍ للحفاظ على الأسواق من الانهيار، وذلك حتى لا يفقد معه المتداولون في الأسواق المالية الثقة بهذه الأسواق[٢٢]، وحدَّد البنك الفيدرالي الدخول إلى الأسواق في عمليات مضاربة يومية بمبلغ ٣٠ مليار دولار في اليوم الواحد، للحفاظ على توازنها بدعمٍ مباشر منه[٢٣].

وهذا النهج جدير بالاهتمام؛ حيث قامت الإدارة الأمريكية على وجه السرعة بإصدار التشريعات والقرارات التنفيذية للحفاظ على متانة الاقتصاد الأمريكي، بحيث تكون القروض الممنوحة مضمونةً من الحكومة الفيدرالية، ومع وجود البطالة بأعدادٍ غير عادية فإن هذه التشريعات ساهمت في الحد من تَفشِّي البطالة الذي يصعب معه السيطرة عليها من الانتشار، وقد سعت هذه التشريعات إلى تحقيق الغرض المأمول منها في التوصُّل إلى توفير الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ إذ يجب أن تكون على قدرٍ عالٍ من المرونة، كما أن التشريعات الصادرة تتناغم مع الواقع، وهو ما نفتقده في التشريعات الكويتية أو العربية بشكلٍ عام.

---

(٢٠) د. القطابري، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، المنهل للنشر، عمّان، ٢٠١١، ص١٨.

(٢١) Roubini, Nouriel. "Coronavirus pandemic has delivered the fastest, deepest economic shock in history." The guardian25.March (2020).

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) المرجع السابق.

وعزَّز ذلك النهج إصدار الكونغرس ومجلس الشيوخ تشريعاتٍ جديدة بأرقام عالية، لم تكن قد صدرت من قبل، بهدف تفادي الركود الاقتصادي حسب تقرير البنك الأمريكي[٢٤]. وتَعامُل الإدارة الأمريكية السريع مع الجائحة ينمُّ عن وعي تشريعيٍّ في النظام القانوني الأمريكي واستشرافٍ للمستقبل بهدف المحافظة على أقل نسَبةٍ من الخسائر.

الفرع الثاني

قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة الأمريكية والتحفيزات المقررة له

تُعَد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المنتجة والمصنعة في العالم[٢٥]، وبلا شكٍّ فإن أثر الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على قطاعاتها الاقتصادية أكبر بكثيرٍ من الدول الأخرى، غير أننا سنُسلط الضوء في هذا الفرع على قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة، وفي سبيل تحليل هذا القطاع نطرح الأسئلة التالية[٢٦]:

١ - ما الدور الذي يُشكِّله قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية؟

٢ - ما الضرر الذي وقع على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة فيروس كورونا (Covid-19) في الولايات المتحدة الأمريكية؟

٣ - كيف تعاملت الحكومة الأمريكية للحد من خسائر أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

أولًا: دور قطاع أصحاب المشاريع والمتوسطة في الاقتصاد الأمريكي

بحسب تصنيف مصلحة الضرائب الأمريكية فإن الشركات التي تكون أصولها ١٠ ملايين دولار أو أقل تُصنَّف على أنها شركات صغيرة أو متوسطة، أما الشركات التي

(٢٤) Hafiz, Hiba, et al. "Regulating in pandemic: evaluating economic and financial policy responses to the coronavirus crisis." Boston College Law School Legal Studies Research Paper 527 (2020).

(٢٥) Ilyin, Vladimir A., and Mikhail V. Morev، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢٦) في الولايات المتحدة إدارة المشاريع الصغيرة تشمل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١٠/٢٠. https://www.sba.gov

تتجاوز أصولها ١٠ ملايين دولار فإنها تكون شركات كبيرة[٢٧]. ومن حيث الأغراض، فإنها - وبحسب تصنيف إدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية - تشمل المشروعات الصحية، والمساعدات الاجتماعية، وتجارة التجزئة، والمطاعم، والخدمات المهنية والعلمية والتقنية، والتمويل والتأمين، والنقل والتخزين، والخدمات التعليمية، والعقارات والتأجير، والفنون والترفيه، والخدمات الزراعية واستخراج النفط ومؤسسات التعدين واستخراج الحجارة، ومحلات ومنافذ الصيد، وهناك كذلك صناعات غير مصنفة يمكن إدراجها تحت مُسمَّى الأعمال الصغيرة[٢٨].

ويلعب قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا فاعلًا في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية؛ فعدد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يفوق أصحاب المشاريع الكبيرة، ويتميز هذا القطاع بسِمة ريادة الأعمال؛ حيث يُسهم في الابتكار وإبراز الموهبة[٢٩]، ويُشكِّل قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة عاملَ جذب للعمالة في الاقتصاد الأمريكي؛ إذ يحتوي ٥٨.٩ مليون عامل؛ مما يُشكِّل نسبة ٤٧.٥٪ من القوى العاملة الأمريكية[٣٠]؛ بذلك يُسهم هذا القطاع في القضاء على البطالة، ونمو هذا القطاع يُشكِّل نموًّا للناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

وما يؤكد أهمية هذا القطاع تقرير إدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية الصادر في عام ٢٠١٨؛ حيث توصلت الإدارة إلى أنه تم إنشاء ٢٤٠ ألف مشروع ما بين صغير ومتوسط من تلك الشركات، وتم توفير ٨٧٢ ألف فرصة عمل جديدة[٣١]، وقد مَوَّلت البنوك أصحاب المشاريع الصغيرة بـ٥.٧ ملايين قرض بإجماليٍّ قيمته ٨٢.٦ مليار دولار أمريكي[٣٢].

نستخلص مما تقدم أن قطاع المشروعات الصغيرة حساس بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي لشموليته؛ إذ تتداخل الأعمال به بين القطاعات الاقتصادية وتوفير فرص العمل،

(٢٧) Shafi, Mohsin, Junrong Liu, and Wenju Ren. "Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium-sized Enterprises operating in Pakistan." Research in Globalization2 (2020): 100018.

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) Markell, B. A. Small business and bankruptcy: Recent changes in kosovo and the united states compared. University of Miami International and Comparative Law Review(2020): 27(2), 258.

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) المرجع السابق.

ويُعَد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاعًا مهمًا للاقتصاد الأمريكي، ولا شك أن جائحة فيروس (Covid-19) أصابت هذا القطاع بخسائر كبيرة.

ثانيًا: ضرر أصحاب المشروعات الصغيرة في ظل جائحة فيروس كورونا (Covid-19)

لم يكن قطاع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعزلٍ عن الاقتصاد الأمريكي الذي تضرر بسبب جائحة فيروس كورونا (Covid-19)؛ فقد توقفت ممارسة الأعمال في بعض الولايات، وفُرض الحجر الصحي عليها، وأسهم هذا التوقف في الضرر المباشر على العمالة في هذا القطاع، وانقسم أصحاب الأعمال في التعامل مع العُمال إلى قسمين؛ الأول منح إجازة للعامل سواء براتب أو من دون راتب، والقسم الثاني قام بفصل العامل؛ الأمر الذي يُشكِّل ضررًا على العامل نفسه والاقتصاد بشكلٍ عام(٣٣).

على سبيل المثال تُمثِّل ولاية نيويورك الأمريكية إحدى أهم الولايات الاقتصادية والتجارية الأمريكية، ويُشكِّل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة شريان الحياة الاقتصادية النابض فيها(٣٤)، فتُوفِّر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلاثة ملايين فرصة عمل، وهي نصف القوى العاملة في الولاية(٣٥)، ومنذ بداية مارس إلى نهاية أغسطس ٢٠٢٠ قد تم إغلاق أكثر ٢٨٠٠ مشروع صغير ومتوسط(٣٦)، ولم يتمكن ٨٠% من أصحاب المطاعم الصغيرة من دفع إيجاراتهم في ولاية نيويورك(٣٧)، ومن المتوقع في نهاية الجائحة أن يفقد في ولاية نيويورك وحدها ٥٢٠ ألف عامل فرصة عملهم في قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة(٣٨).

أما على مستوى الولايات، ففي فترةٍ قصيرة من انتشار الجائحة أُغلِق ١١٠ آلاف مشروع صغير ومتوسط على مستوى الولايات الامريكية كافة(٣٩)، ويُتوقَّع إغلاق ٣٦% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكلٍ دائم(٤٠).

---

(٣٣) Dicker, Lisa K., and C. Danae Paterson. "COVID-19 and Conflicts: The Health of Peace Processes during a Pandemic." Harvard Negotiation Law Review,vol. 25, no. 2, Spring 2020, p. 213-240.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) المرجع السابق.

(٣٦) المرجع السابق.

(٣٧) المرجع السابق.

(٣٨) المرجع السابق.

(٣٩) Haag, Matthew. "One-Third of New York's Small Businesses May Be Gone Forever." The New York Times (2020).

(٤٠) المرجع السابق.

ومما لا شك فيه أن ازدياد نسب البطالة يؤدي إلى تَعثُّر الأفراد والشركات في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم التمكن من سداد القروض للبنوك أو المؤسسات التمويلية؛ مما يُسهم في انخفاض النمو الاقتصادي الأمريكي بشكلٍ عام؛ الأمر الذي يجعل فرص ارتفاع نسبة الجرائم واردة، وذلك باعتبار أن الفقر والحاجة يؤديان بالتبعية إلى سلوك إجرامي لسد الرغبات وإشباع الحاجات.

ثالثًا: تدخل الحكومة الفيدرالية لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

منح البنك الفيدرالي الأمريكي أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة برنامج تسهيلات وتمويل بفوائد ضئيلة تحت اسم Paycheck Protection Program (PPP)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المسوغ القانوني لهذه التشريعات الصادرة هو حماية أصحاب الأعمال الصغيرة، وذلك استنادًا إلى قانون CARES Act[٤١]، وهذا التشريع الصادر من الكونغرس هو الغطاء القانوني الذي منح البنك الفيدرالي الأمريكي الحقَّ في إصدار التحفيزات الاقتصادية والحماية لأصحاب الأعمال والموظفين في القطاعات الحيوية[٤٢].

وقد تم تخصيص ٣٤٩ مليار دولار لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونفدت هذه المبالغ، ومن خلال هذا التشريع خصصت الحكومة مبلغ ٣١٠ مليارات دولار إضافية لحماية الرواتب Paycheck Protection Program (PPP)، وقانون الرعاية الصحية المُسمَّى Health Care Enhancement Act[٤٣]. وحددت هذه الحزمة التحفيزية مبلغًا قيمته ٦٥٩ مليار دولار أمريكي على شكل قروض ومنح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة[٤٤].

وبدورها، بادرت إدارة المشاريع الصغيرة الأمريكية إلى إعداد أربعة برامج مختلفة لأصحاب المشاريع الصغيرة: البرنامج الأول تحت مُسمَّى Paycheck Protection Program، أي منح سيولةٍ مع حمايةٍ للمقترضين أصحاب هذه الأعمال، وهو برنامج مُحدَّد يهدف إلى تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة، ومن تسهيلات هذا البرنامج أن

(٤١) CARES Act.

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) Vaccaro, Alexander R., et al. "Practice management during the COVID-19 pandemic." The Journal of the American Academy of Orthopaedic Surgeons (2020).

(٤٤) Humphries, John Eric, Christopher A. Neilson, and Gabriel Ulyssea. "Information frictions and access to the Paycheck Protection Program." Journal of public economics 190 (2020): 104-244.

القروض بفوائد متدنية قابلة للتنازل عنها لأصحاب المشاريع الصغيرة، على اشتراط منح هذه القروض المُيسَّرة والمُحدَّدة في ٢٤ أسبوعًا بأن تكون في تكاليف الرواتب والفوائد على الرهون العقارية والإيجار، مع الاحتفاظ بالموظفين للحد من تَفشِّي البطالة خلال الجائحة(٤٥)، أما البرنامج الثاني لأصحاب المشاريع الصغيرة والشركات غير الربحية فهو برنامج The Economic Injury Disaster Loan، ويهدف هذا البرنامج إلى منح قروض للشركات الصغيرة المُتعثِّرة لمدة سنة كاملة من بداية يناير ٢٠٢٠ إلى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، وتصل القروض إلى مليونَي دولار لأصحاب المشاريع بفوائد متدنية، أما الشركات الصغيرة المتضررة فيمنحها مبلغًا من ١٠٠٠ دولار إلى ١٠ آلاف دولار غير قابلة للاسترجاع(٤٦)، في حين أن البرنامج الثالث لأصحاب المشاريع الصغيرة المعنون بـ Express Bridge Loans يمثل برنامجًا يُقدِّم قرضًا بقيمة ٢٥ ألف دولار كحدٍّ أقصى بصفة عاجلة، ليُمكِّن صاحب المشروع الصغير من سداد التزاماته التي تَعثَّر في الوفاء بها أثناء فترة الجائحة، على أن يكون مُلزَمًا بسداد المبلغ كاملًا أو جزءٍ منه في حال إدراج صاحب المشروع الصغير في أيٍّ من البرامج المعدة من قِبل إدارة المشاريع الصغيرة الأمريكية لاحقًا بعد فحص المستندات المقدمة للإدارة نفسها(٤٧)، وأخيرًا البرنامج الرابع المُسمَّى SBA Debt Relief، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تأجيل القروض على أصحاب المشاريع الصغيرة لمدة ستة أشهر، مُتضمِّنةً الفائدة وأصل الدين، وغير مُتضمِّنة لرواتب العمال؛ لأنها مكفولة من قِبل الإدارة في البرنامج الأول لأصحاب المشاريع الصغيرة(٤٨).

مما سبق نتوصل إلى أن الإدارة الأمريكية والكونغرس دعما أصحاب المشاريع الصغيرة في هذه الأزمة الاقتصادية عن فترة الإغلاق على مستوى جميع الولايات المتحدة الأمريكية، مُدرِكين حجم قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة وفاعليته، الذي كان يهدف إلى القضاء على البطالة مع توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج؛ مما يُسهِم في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، والذي يلعب دورًا مهمًّا في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(٤٥) المرجع السابق.

(٤٦) Fairlie, Robert, and Frank M. Fossen. "Did the Paycheck Protection Program and Economic Injury Disaster Loan Program get disbursed to minority communities in the early stages of COVID-19?." Small Business Economics (2021): 1-14.

(47) Anoushiravani, Afshin A., et al. "Economic impacts of the COVID-19 crisis: an orthopaedic perspective." The Journal of bone and joint surgery. American volume (2020).

(٤٨) المرجع السابق.

المطلب الثاني
الأسس الاقتصادية لمواجهة المملكة المتحدة لأزمة جائحة فيروس كورونا (Covid-19)

مما لا شك فيه أن النظر في الكيفية والنوعية اللتين تعاملت بهما المملكة المتحدة مع هذه الجائحة يُثير العديد من التساؤلات، تتلخص في: ما هي آلية رسم سياستها المالية والنقدية؟ وما هي التشريعات واللوائح التي صدرت لتفادي الأضرار الاقتصادية على الاقتصاد البريطاني؟ ولعل الإجابة تكمن فيما أقرَّه البرلمان البريطاني من تشريع باسم قانون فيروس كورونا (Coronavirus 2020 Act)، وقد أعطى الحكومة البريطانيةً سُلطةً واسعة للتعامل مع هذه الجائحة(٤٩)، وقد نصَّ القانون على أربع نقاط رئيسية على اعتبار أنها حالة طوارئ كالتالي:

١ - زيادة الرعاية الصحية والاجتماعية المتاحة.

٢ - تخفيف العبء على موظفي الخطوط الأمامية.

٣ - محاولة احتواء وإبطاء الفيروس ومنعه من الانتشار.

٤ - تقديم الدعم للناس والمحتاجين له(٥٠).

كذلك أعطى هذا القانون بعضَ العاملين في جهاز الشرطة وضباط الهجرة ومسؤولي الصحة العامة صفة الضبطية القضائية للأشخاص الذين يُحتمل أن تصيبهم العدوى، ومَنح البرلمانُ الحكومةَ السُّلطةَ في حظر التجمعات والمناسبات العامة وتقييدها والتباعد الجسدي لمنع انتشار الفيروس(٥١).

لما كان الأمر كذلك، ولم تكن المملكة المتحدة بمنأًى عن دول العالم من حيث تَأثُّر اقتصادها بأزمة جائحة (Covid-19)، فإن حجم الضرر بليغ في اقتصادها، والتشريعات المُقيِّدة لحركة الناس في المملكة المتحدة لها أثرها على الاقتصاد بشكلٍ عام، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة بشكلٍ خاص؛ ولذلك سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول السياسات المالية والنقدية التي قامت

(٤٩) Vicary, Sarah, et al. ““It’s about how much we can do, and not how little we can get away with”: Coronavirus-related legislative changes for social care in the United Kingdom.” International Journal of law and Psychiatry 72 (2020): 101-601.

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) المرجع السابق.

بها المملكة المتحدة، وفي الفرع الثاني نُسلط الضوء على موقفها تجاه قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة.

الفرع الأول

المملكة المتحدة وسياستها المالية والنقدية في ظل جائحة (Covid-19)

فيما يتعلق بالسياسة المالية، أقرَّت المملكة المتحدة تشريعاتٍ وقراراتٍ اقتصاديةً بهدف التحفيز، سنَّتْها منذ بداية الجائحة في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، مُدعَّمةً بحزمة مالية قيمتها ٣٣٠ مليار جنيه إسترليني، و٢٠ مليار جنيه إسترليني مساعداتٍ لأصحاب الأعمال وشركات السياحة والطيران وتُجار التجزئة وأصحاب المطاعم(٥٢)، وكل هذه الحزم بهدف دعم الاقتصاد والحد من تَفشِّي البطالة(٥٣).

ورسمت الحكومة البريطانية السياسة المالية لتحفيز الاقتصاد في جائحة (Covid-19) وقسمتها على فتراتٍ زمنية، وقدَّمَت مِنحًا مالية من شهر أبريل ٢٠٢٠ إلى أغسطس ٢٠٢٠، حيث غطت الحكومة ٨٠% من الرواتب، وبحدٍّ أقصى لا يتجاوز ٢٥٠٠ جنيه إسترليني، مشمولة مع التأمين الصحي ومساهمات المعاشات التقاعدية(٥٤).

وتغيرت السياسة المالية بدءًا من شهر سبتمبر ٢٠٢٠، حيث قامت الحكومة بدفع ٧٠% من الرواتب، على ألا يتجاوز الحد الأقصى ٢١٨٧ جنيهًا إسترلينيًا، مشمولة مع التأمين الصحي وخصم معاشات التقاعد(٥٥)، وفي أكتوبر غيَّرَت السياسة المالية المرسومة لتحفيز الاقتصاد البريطاني؛ حيث دفعت الحكومة ٦٠% من الرواتب، على ألا يتجاوز الحد الأقصى ١٨٧٥ جنيهًا إسترلينيًا(٥٦).

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فكانت متلازمةً مع السياسة المالية للمملكة المتحدة بشكلٍ عام؛ لذلك اتخذ بنك إنكلترا المركزي قرارًا بخفض سعر الخصم على القروض لأدنى مستوًى لها في التاريخ بربح ٠.١%، ولم يسبق أن اتخذ بنك إنكلترا المركزي مثل هذا القرار من قبل(٥٧)؛ الأمر الذي أسهم في الحد من العواقب والأضرار

(٥٢) Lea, Ruth. "The coronavirus crisis: recession looks all but inevitable." Arbuthnot Banking Group 30 (2020).

(٥٣) المرجع السابق.

(٥٤) المرجع السابق.

(٥٥) المرجع السابق.

(٥٦) المرجع السابق.

(٥٧) Lea, Ruth. "The economic background to next week's MPC meeting: fall in January's GDP less-thanexpected." Arbuthnot Banking Group 15 (2021).

على الأُسَر والشركات في ظل سرعة انتشار الفيروس، والغرض من ذلك هو تقليل الضرر على الاقتصاد البريطاني على المدى القصير أثناء فترة الجائحة وعلى المَدَيَين المتوسط والطويل عندما تزول هذه الجائحة(٥٨).

والغاية من خفض الفائدة أو سعر الخصم هو إخراج الودائع من البنوك لتدنِّي الأرباح بانخفاض الفائدة، والتوجيه نحو الاستثمار أو المضاربة لتنشيط التداول في كل القطاعات الاقتصادية؛ مما يُسهِم في التقليل من انكماش وزيادة التداول، وتنشيط الاقتصاد ليُسهِم في ارتفاع الناتج المحلي البريطاني(٥٩).

ومن المُتوقَّع أن تطول فترة الانكماش للاقتصاد البريطاني، وهذه القرارات في السياسة النقدية تُسهِم في تقليل مدة الانكماش على الناتج المحلي البريطاني، والعمل على تنشيط الاقتصاد والسعي إلى ذلك بأكبر قدرٍ ممكن(٦٠).

أما فيما يتعلق بدعم الشركات الكبيرة، فقد أنشأ بنك إنكلترا المركزي منشأة كوفيد لتمويل الشركات (Covid Corporate Financing Facility)، وهو كيان قانوني تابع لبنك إنكلترا المركزي(٦١)، وعمل هذا الكيان على تمويل الشركات الكبرى عن طريق شراء الأوراق التجارية لمدةٍ تصل إلى عام واحد كمصدرٍ بديل لتمويل الشركات، على أن يُسدَّد السند للبنك المركزي في مساهمةٍ ومحاولة لتحفيز الشركات؛ مما ينعكس على الاقتصاد البريطاني باختلاف القطاعات والأنشطة والخدمات(٦٢)، وبالفعل تم دعم هذا البرنامج بـ١٨.٨ مليار جنيه إسترليني لما يقارب ٢٣٠ شركة مؤهلة ومؤثرة في الاقتصاد البريطاني(٦٣).

ونخلص من ذلك إلى أن المملكة المتحدة تزامنت مع الولايات المتحدة الأمريكية من حيث إنهما شرَّعَتا قوانين وأقرَّتا لوائح في ظل جائحة (Covid-19)، وهذه القوانين واللوائح لها دور في توجيه واستخدام السياسة المالية والنقدية لتنشيط وتحفيز الاقتصاد الأمريكي والبريطاني أثناء الجائحة. وهذا الدعم السريع للاقتصاد يدل على سعيٍ حثيثٍ

(٥٨) المرجع السابق.
(٥٩) المرجع السابق.
(٦٠) المرجع السابق.
(٦١) المرجع السابق.
(٦٢) Cavallino, Paolo, and Fiorella De Fiore. “Central banks’ response to (Covid-19) in advanced economies.” BIS Bulletin21 (2020).
(٦٣) المرجع السابق.

إلى تجنُّب الهزات الواقعة فعليًا والمُتوقَّعة مستقبلًا على اقتصاداتهما، ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أصدرتا الحزم في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ في خطوةٍ مبكرة لحرصهما ومحاولة منهما للحفاظ على الاقتصاد.

وبمناسبة أهداف الحفاظ على الاقتصاد الوطني للمملكة المتحدة، يبقى لدينا تسليط الضوء على قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة، وكيف تصرَّفت معه الحكومة البريطانية في ظل جائحة (Covid-19)، وبيان حجم الضرر الواقع عليه وتأثير ذلك، وهو ما نتناوله في الفرع الثاني.

الفرع الثاني

قطاع أصحاب المشاريع البريطاني في ظل جائحة (Covid-19)

في الاقتصاد الرأسمالي الحر هناك دور فاعل وحيوي للقطاع الخاص، اخترنا منه مساهمات قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة في تنمية وتنشيط ذلك الدور. فخلال جائحة (Covid-19) تأثَّر قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة البريطاني كثيرًا؛ الأمر الذي يثير ثلاثة أسئلة؛ هي: ١. ما الدور الفاعل والحيوي الذي يُشكِّله قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد المملكة المتحدة؟ ٢. ما مدى تأثُّر قطاع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة (Covid-19) في المملكة المتحدة؟ ٣. ما حجم الإسهامات البريطانية في محاولة تجنُّب خسائر قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والنهوض به؟ وما هي المشاريع المُقدَّمة حول ذلك؟ وسنُجيب عن هذه الأسئلة تباعًا.

أولًا: أثَرُ المشروعات المتوسطة والصغيرة على الاقتصاد البريطاني

للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة[٦٤] دورٌ فاعل وتنموي في الاقتصاد البريطاني؛ ففي إحصائيةٍ أعدَّها البرلمان البريطاني في ٢٠١٨ ذُكر أن هناك ٥.٧ ملايين شركة صغيرة ومتوسطة تُشكِّل ٩٩% من إجمالي الشركات البريطانية[٦٥]، فالشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة نوعان رئيسيان؛ الأول هو ما يَصنع

(٦٤) في بريطانيا والدول الأوروبية تختلف تسمية الشركات الصغيرة والمتوسطة عما هي موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي بريطانيا الشركات المستقلة التي تضم ٥٠ عاملًا أو أقل هي شركات صغيرة الحجم، أما الشركات التي تضم ٢٥٠ عاملًا أو أقل فهي شركات متوسطة الحجم، من هذا التعريف نصل إلى حجم الشركة هل هي صغيرة أم متوسطة.

(٦٥) Soroka, Anthony, et al. "Big data driven customer insights for SMEs in redistributed manufacturing." Procedia CIRP 63 (2017) 692-697.

داخل المنزل صناعةً تقليدية، وعادةً ما يكون في الأرياف والمناطق الزراعية أو القرى الصغيرة[٦٦]، أما النوع الثاني فهو ما يُسمَّى بالابتكار والإبداع، ويُستخدم هذا النوع في التطوير التكنولوجي، وعادةً ما تكون في المدن والمناطق الحيوية النشطة، وتُسهِم هذه النوعية من الشركات في إيجاد حلولٍ لمشاكل تقنية سابقة[٦٧].

ويوفر قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة البريطاني ما يقارب ١٦.٣ مليون فرصة عمل، أي ما يعادل ٦٠% من الوظائف في المملكة المتحدة[٦٨]، وعلى سبيل المثال، وفَّر هذا القطاع مليونَي فرصة عمل في المملكة المتحدة بين أعوام ٢٠١٦-٢٠١٨[٦٩].

ونستخلص من هذه الإحصائيات أن قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة يُعَد قطاعًا حيويًا يقوم عليه الاقتصاد البريطاني، ويتفهم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة رغبات المستهلكين ويُشبعونها بطريقةٍ مرنة وسهلة من خلال معرفتهم المسبقة لها؛ ولذلك فإن أي هزةٍ اقتصادية تُصيب المملكة المتحدة يتأثر بها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثرًا مباشرًا، ومما لا شك فيه أن جائحة فيروس كورونا أثَّرت على هذا القطاع تأثيرًا كبيرًا؛ الأمر الذي نُناقشه في البند التالي.

ثانيًا: أَثَّر جائحة (Covid-19) على المشروعات المتوسطة والصغيرة

تزامنت الجائحة مع خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، الذي كَلَّف الاقتصاد البريطاني كثيراً[٧٠]، ومع عدم التَوصُّل إلى اتفاقٍ واضح ومُحدَّد المعالم لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي[٧١]، إذ لم تختلف الحالةً البريطانية عن الحالة الأمريكية من حيث الضرر والتأثُّر الذي أصاب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أثناء جائحة (Covid-19)، وتَوقُّف الكثير من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة عن العمل، واستنفاد المدخرات والأموال[٧٢]، فمن الناحية الإحصائية فإن ٦٩%

(٦٦) المرجع السابق.
(٦٧) المرجع السابق.
(٦٨) المرجع السابق.
(٦٩) المرجع السابق.
(٧٠) Engilbertsson, Sindri, and Gylfi Zoega. "The effect of Brexit on the UK Economy (so far)." Capitalism, Global Change and Sustainable Development. Springer, Cham, 2020. 111-139.
(٧١) المرجع السابق.
(٧٢) Nabarro, Benjamin. «UK economic outlook: the long road to recovery.» The IFS Green Budget: October (2020).

من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة تعاني من مشاكل وتَعثُّرات مالية نتيجة جائحة (Covid-19)[٧٣].

ومما سبق نتوصل إلى أن ٣٥% من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة لن يتمكنوا من ممارسة أعمالهم مرةً أخرى[٧٤]، والسبب يعود إلى تَعثُّرهم المالي وإلى عدم ممارسة الأعمال خلال فترة الجائحة، وكذلك أنهم مُثقَلون بالديون[٧٥].

وزاد المعاناةَ إعلانُ الحكومة البريطانية الإغلاق لأصحاب المشاريع غير الأساسية، وهي بلا شكٍّ تشتمل على عددٍ كبير من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محاولةٍ للحد من تَفشِّي انتشار الوباء[٧٦]، ومن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي سجلت أقل نسبة من الأعمال في المملكة المتحدة مشاريع الترفيه والسياحة خلال فترة الجائحة[٧٧].

ونستخلص من ذلك أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يُشكِّلون شريان الحياة الاقتصادية في المملكة المتحدة؛ فمن خلال الشرح السابق تَبيَّن أن اقتصاد المملكة المتحدة تَضرَّر من جائحة (Covid-19)؛ وعليه تبقى معرفة كيف دعمت وحفزت المملكة المتحدة قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُتضرِّر خلال فترة الجائحة؟ وما هي البرامج المُعَدة للنهوض بقطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُتضرِّر من جائحة (Covid-19)؟ وما هي الإسهامات التي قامت بها حكومة المملكة المتحدة خلال جائحة (Covid-19)؟ الأمر الذي نتناوله في البند التالي.

ثالثًا: المبادرات المقدمة لقطاع أصحاب المشاريع البريطاني

سارت المملكة المتحدة بنفس النهج الأمريكي؛ حيث تم إنشاء برامج وحلول عديدة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُتضرِّرة والمُتعثِّرة جرَّاء جائحة (Covid-19)، واهتمَّت الحكومة البريطانية بهذه الفئة فأنشأت العديد من البرامج والحلول، وهي:

١ - برنامج التمويل الآجل، فقد أنشأت لجنة السياسة النقدية التابعة لبنك إنكلترا المركزي برنامج التمويل الآجل تحت اسم TFSME في مارس ٢٠٢٠ على شكل حزم تمويلية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مسحوبة على احتياطي بنك

(٧٣) المرجع السابق.
(٧٤) المرجع السابق.
(٧٥) المرجع السابق.
(٧٦) المرجع السابق.
(٧٧) المرجع السابق.

إنكلترا المركزي[٧٨]، وهذا البرنامج مؤقت والغرض من إنشائه إنقاذ أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ فقد حدد العمل به لمدة ١٢ شهرًا، حيث يُقدِّم تمويلًا ماليًّا لمدة أربع سنوات، يمكن تمديدها لست سنوات في حالات محددة، ويُقدَّم هذا التمويل من البنوك ومؤسسات الإقراض بفائدة تكون قريبةً أو مماثلةً لفائدة بنك إنكلترا المركزي ٠.١%[٧٩]. وتم إيداع مبلغ ١٠٠ مليار جنيه إسترليني لهذا البرنامج[٨٠].

٢ - أنشأ البنك البريطاني للأعمال برنامجَ قروض الأعمال المُتعثِّرة بسبب جائحة (Covid-19)، والغرض من إنشاء هذا البرنامج تقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تقل عوائدها عن ٤٥ مليون جنيه إسترليني[٨١]، ويُقدِّم للشركات المتعثرة قرضًا لا يتجاوز ٥ ملايين جنيه إسترليني لمدة ست سنوات[٨٢]، وخُصِّص لهذا البرنامج ٦٠ بنكًا أو مؤسسة مصرفية أو تمويلية داخل المملكة المتحدة معتمدة من بنك إنكلترا المركزي[٨٣]، على أن تكون الحكومة البريطانية ضامنةً بنسبة ٨٠ % من قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة أمام الجهات المُقرِضة[٨٤]، وبهدف التحفيز وإعادة الثقة لأصحاب المشاريع المُتعثِّرة تتحمل الحكومة البريطانية رسوم وفوائد القروض عن السنة الأولى لأصحاب المشاريع[٨٥].

٣ - برنامج للقروض السريعة عبر البنك البريطاني للأعمال، وهذا البرنامج أُنشئ بالتعاون بين الحكومة والبنوك والمؤسسات المصرفية، ومُخصَّص لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة[٨٦]، وتضمن الحكومة البريطانية أصحاب المشاريع في هذا البرنامج بنسبة ١٠٠%[٨٧]، وتتراوح قيمة القروض الممنوحة من ٢٠٠٠

(٧٨) Cavallino, Paolo, and Fiorella De Fiore، مرجع سابق، ص ١٣.
(٧٩) المرجع السابق.
(٨٠) المرجع السابق.
(٨١) Belghitar, Yacine, Andrea Moro, and Nemanja Radić. "When the rainy day is the worst hurricane ever: the effects of governmental policies on SMEs during COVID-19." Small Business Economics (2021)1-19.
(٨٢) المرجع السابق.
(٨٣) المرجع السابق.
(٨٤) المرجع السابق.
(٨٥) المرجع السابق.
(٨٦) المرجع السابق.
(٨٧) المرجع السابق.

إلى ٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني[٨٨]، وهذه الفئة من القروض السريعة والفورية ثابتة الفائدة بنسبة ٢.٥%[٨٩].

٤ - رُوَّاد الأعمال والمبتكرون من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد تم دعم أصحاب هذه المشاريع خلال فترة جائحة (Covid-19)، وخُصِّص لهم مبلغ ١.٢٥ مليار جنيه إسترليني[٩٠]، ويدخل في هذه الفئة الشركات التي لا تنطبق عليها شروط التمويل في البرامج المُقدَّمة للمتضررين خلال جائحة (Covid-19)[٩١].

٥ - التمويل المستقبلي المُقدَّم من بنك الأعمال البريطاني خُصِّص له مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني دعمًا لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة[٩٢]، على أن تكون الشركة ذات نمو سريع، وقد تأثرت بالجائحة، وتكون غير مدرجة في بورصة لندن[٩٣]، وتكون حققت عوائد من سوق الأسهم من طرف ثالث بما لا يقل عن ٢٥٠ ألف جنيه إسترليني خلال السنوات الخمس الماضية[٩٤]، فمَن تنطبق عليه الشروط السالفة الذكر يمكنه التقدُّم للحصول على القرض المُخصَّص لأصحاب هذه الفئة ما بين ١٢٥ ألف جنيه إسترليني و٥ ملايين جنيه إسترليني[٩٥].

٦ - قروض الاستمرارية خُصِّص لها مبلغ ٧٥٠ مليون جنيه إسترليني على شكل منح وقروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تركز على البحث والتطوير[٩٦]، وتم تخصيص مبلغ ٩٠ مليون جنيه إسترليني كمنح استمرارية للشركات التي توقَّفَت وتعثَّرَت ماليًا خلال فترة الجائحة لاستكمال أعمالها[٩٧]، وخُصِّصت قيمة المنحة ما بين ٢٥ ألف جنيه إسترليني و٢٥٠ ألف جنيه إسترليني[٩٨]، وكذلك تم تخصيص مبلغ ٢١٠ ملايين جنيه إسترليني كقروض

(٨٨) المرجع السابق.
(٨٩) المرجع السابق.
(٩٠) المرجع السابق.
(٩١) المرجع السابق.
(٩٢) المرجع السابق.
(٩٣) المرجع السابق.
(٩٤) المرجع السابق.
(٩٥) المرجع السابق.
(٩٦) المرجع السابق.
(٩٧) المرجع السابق.
(٩٨) المرجع السابق.

للشركات التي تُعاني من صعوبةٍ في التمويل، على أن تكون لديها أبحاث قيد الدراسة والتنفيذ[٩٩]، والمتبقي من المبلغ خُصِّص لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها أبحاث علمية جديدة[١٠٠].

٧ - بعض شركات الأعمال الصغيرة الأخرى، هذه الفئة تشمل ٧٠٠ ألف شركة صغيرة لا تنطبق عليها شروط دفع ضرائب إيجار محلات تجارية[١٠١]، وقد تم تخصيص منحة لها بقيمة ١٠ آلاف جنيه إسترليني لتغطية نفقات التشغيل، خصوصًا أن هذه الفئة من الأعمال تضررت كثيرًا من الجائحة، وهم على سبيل المثال أصحاب المطاعم ومحلات التجزئة وقطاع السياحة والترفيه[١٠٢]، وشمل هذا البرنامج مِنحًا نقدية تُقدَّر بقيمة ٢٥ ألف جنيه إسترليني[١٠٣].

٨ - البرنامج المُخصَّص للإجازات المَرَضية لأصحاب الأعمال الصغيرة، تصل قيمته إلى مليارَي جنيه إسترليني[١٠٤]، وهذا البرنامج للشركات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها ٢٥٠ عاملًا، بحيث يتم دفع رواتب ١٤ يومًا للعامل الذي يكون تحت الحجر الصحي من قِبل الحكومة البريطانية[١٠٥]، وبهدف الحد من تَفشِّي الوباء من المُتوقَّع أن يشمل هذا البرنامج مليونَي عامل وموظف في الشركات الصغيرة والمتوسطة[١٠٦].

بِناءً على ما تقدم نجد أن الحكومة البريطانية دعمت أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعدة برامج، مقارنةً بالبرامج الأمريكية؛ حيث إن الأولى وضعت برامج أكثر شموليةً وتنوعًا لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبدورها أشركت البنوك والمؤسسات المصرفية والتمويلية في دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضمنت الحكومة البريطانية ذلك مع وجود برامج أخرى متعددة كما سبق بيانه، ولم تتوسع الولايات المتحدة الأمريكية في برنامجها مثلما توسعت المملكة المتحدة في دعم أصحاب المشاريع الصغيرة، بل كان برنامجها محددًا وفق آليات محددة؛ لذلك نجد

(٩٩) المرجع السابق.
(١٠٠) المرجع السابق.
(١٠١) المرجع السابق.
(١٠٢) المرجع السابق.
(١٠٣) المرجع السابق.
(١٠٤) المرجع السابق.
(١٠٥) المرجع السابق.
(١٠٦) المرجع السابق.

أن البرامج البريطانية أكثر واقعيةً وانسيابيةً ومتواكبةٌ مع الضرر الواقع على أصحاب المشاريع خلال فترة جائحة (Covid-19).

وبعد تناول البرامج والتحفيزات التي قدَّمتها كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، نُسلط الضوء على دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون لمعرفة الحالة والواقع فيما قدَّمَته من تحفيزاتٍ لمواجهة الجائحة.

المبحث الثاني
مواجهة دول مجلس التعاون ودولة الكويت لجائحة (Covid-19)
تمهيد وتقسيم

مما لا شك فيه أن دول الخليج العربية تعتمد على النفط كممولٍ رئيسيٍّ لميزانياتها[١٠٧]، وكان لجائحة (Covid-19) أثرٌ بالغ على قطاع الطاقة؛ حيث إن الأزمة الصحية في ظل انتشار فيروس (Covid-19) تسببت في خفض الطلب العالمي للنفط، وتزامن ذلك مع تَوسُّع الوباء عالميًّا؛ مما أدى إلى خفض استهلاك الوقود، وفي الوقت نفسه ظهرت حرب أسعار بين الدول المنتجة للنفط، وصراع القُوى مع معركة إثبات الوجود، وما زاد الأمرَ تعقيدًا وجودُ أكثر من ثلاثة مليارات شخص تحت الحظر والإغلاق في تنفيذ الاشتراطات الصحية؛ الأمر الذي قاد إلى شحٍّ في الطلب على النفط في ظل وجود وفرةٍ غير مسبوقة للبراميل النفطية معروضة لدى الدول المنتجة[١٠٨].

ومن ثَمَّ فإن أي تذبذب لأسعار النفط يؤثر بشكلٍ مباشر على ميزانيات دول الخليج العربية. كما أن ما حصل أثناء فترة الجائحة من هزاتٍ عنيفة لأسعار النفط وتزامنه مع انتشار وباء (Covid-19) أجبر دول الخليج العربية على اتخاذ قرارات غيَّرت سياستها المالية والنقدية لتتوافق مع حجم الضرر الواقع على ميزانياتها.

وتُعَد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر دول العالم التي لديها احتياطيات نفطية ومالية على مستوى العالم[١٠٩]، وهذا يجعل منها رافدًا ماليًّا جاذبًا على مستوى العالم؛ وفي ظل تزامن الأزمة الصحية المتمثلة في جائحة (Covid-19) مع الأزمة الاقتصادية المُتمثِّلة في انخفاض أسعار النفط تأثَّر الاقتصاد الخليجي والميزانيات المالية لدول الخليج العربية.

ونتناول في المطلب الأول السياسات المالية والنقدية التي اعتمدتها بعض دول الخليج العربية، وما قدَّمَته هذه الدول للنهوض بقطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي المطلب الثاني نتناول الدور الكويتي في تَجاوُز أزمة جائحة (Covid-19)

(١٠٧) التركستاني، حبيب الله بن محمد وآخرون، التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٩، ص٢٨.

(١٠٨) د. الباجوري، سمر ود. عنبر، محمود «التداعيات الاقتصادية الكلية لكوفيد-١٩ على دول أفريقيا جنوب الصحراء وسياسات المواجهة»، مجلة السياسة والاقتصاد ٦. العدد ٥، يناير ٢٠٢٠، ١-٣٣.

(١٠٩) المرجع السابق.

في جانب السياسة المالية والنقدية التي اتخذتها دولة الكويت، والحلول لصد الآثار التي تُخلِّفها جائحة (Covid-19) على الكويت، وكيف تأثر قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، وكيف كان التعامل الكويتي لحل هذه الأزمة المالية، وماذا قدَّمَت دولة الكويت للنهوض بقطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول

السياسات المالية والنقدية التي اعتمدتها دول الخليج العربية

تبنَّت الدول الخليجية بعض السياسات المالية والنقدية لتحفيز اقتصاداتها؛ وذلك لتجنُّب العجوزات المالية في الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وقدَّمَت عدة مبادرات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتأثرة من الجائحة، ونتناول في هذا المطلب السياسيات المالية والنقدية التي قدَّمَتها كلٌّ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في ظل الجائحة باعتبارهما أقوى اقتصادين على مستوى منطقة الخليج العربية في فرعَين متتاليَين.

الفرع الأول

السياسة المالية والنقدية السعودية ودعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحظى المملكة العربية السعودية بأكبر احتياطي نفطي في دول الشرق الأوسط، ولم تكن المملكة العربية السعودية بمعزلٍ عن تأثُّر القطاع الاقتصادي بأزمة جائحة (Covid-19) الصحية، والمملكة العربية السعودية لديها «رؤية ٢٠٣٠» الاقتصادية، وهي واضحة المعالم على أرض الواقع(١١٠)، ولا شك أنه في ظل هذه المعطيات فإن التحدي صعب أمام المملكة العربية السعودية؛ لذا اتخذت الحكومة السعودية عام ٢٠١٩ سياساتٍ ماليةً لضبط المالية العامة قبل أزمة جائحة (Covid-19)(١١١).

أولًا: السياسة المالية السعودية أثناء جائحة (Covid-19)

تهدف السياسة المالية السعودية إلى تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للميزانية، وحققت نموًّا بمعدل ٢.٥% عام ٢٠١٩ في الناتج غير

(١١٠) المملكة العربية السعودية، رؤية المملكة ٢٠٣٠، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٠٧/١٥
https://vision2030.gov.sa.

(١١١) وزارة المالية للمملكة العربية السعودية، بيان الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/٠٧/١٢
https://www.mof.gov.sa/financialreport/budget2020/Documents/Bud-Arab2020.pdf.

النفطي قبل الجائحة[١١٢]، كما سجَّل القطاع الخاص السعودي نموًّا خلال عام ٢٠١٩ بمعدل ٢.٩ %[١١٣]؛ ولذا فإن المملكة العربية السعودية تهدف في رسم سياستها المالية إلى تمكين القطاع الخاص والعمل على تقليص دور الدولة الريعية المستهلكة[١١٤].

قبل دخول أزمة أسعار النفط وأزمة جائحة (Covid-19) بلغ عجز ميزانية المملكة العربية السعودية ١٨٧ مليار ريال سعودي[١١٥]، وكان لدى المملكة العربية السعودية برنامج لتطوير الآفاق الاقتصادية على المدى القصير من خلال دعم القطاع الخاص عبر برنامج عُرف باسم رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦ إلى أن تحسَّن بشكلٍ واضح في عام ٢٠١٩[١١٦]، وبعد انتشار الجائحة بالتزامن مع تذبذب أسعار النفط تمت إعادة هيكلة الميزانية السعودية، ونص بيان وزارة المالية السعودية على أنه سيكون هناك انكماش عالمي سيؤثر على إيرادات المملكة المعتمدة على النفط كمورد رئيسي لها[١١٧]؛ إذ ازدادت قيمة المصروفات المُقَرة في الميزانية السعودية السابقة من ١.٠٢٠ مليار ريال سعودي إلى ١.٠٦٨ مليار ريال سعودي[١١٨]، وبعد أزمتَي تذبذب أسعار النفط وجائحة (Covid-19) ازدادت المصروفات على الميزانية العامة السعودية، وارتفعت نسبة عجز الميزانية السعودية إلى الناتج المحلي ١٢% في عام ٢٠٢٠ عما كانت عليه في عام ٢٠١٩ المقدرة بنسبة ٤.٥%[١١٩].

وعالجت المملكة العربية السعودية السياسة المالية في ظل جائحة (Covid-19)؛ حيث تم رفع سقف نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من ٣٠% إلى ٥٠% كمساحة كافية لوزارة المالية السعودية لإصدار سندات للدين العام، وتُشير نشرة وزارة المالية السعودية إلى عدم الوصول إلى نسبة ٥٠% على المدى المتوسط[١٢٠]، وعلى ضوء ذلك قسَّمت المملكة العربية السعودية الدين العام على سنوات؛ ففي عام ٢٠٢٠ قدَّمَت المملكة

(١١٢) المرجع السابق.
(١١٣) المرجع السابق.
(١١٤) المرجع السابق.
(١١٥) المرجع السابق.
(١١٦) المرجع السابق.
(١١٧) وزارة المالية للمملكة العربية السعودية، البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة، ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/٠٧/١٥. https://www.mof.gov.sa/Documents/Pre-Bud%202021.pdf
(١١٨) المرجع السابق.
(١١٩) المرجع السابق.
(١٢٠) المرجع السابق.

سندات بقيمة ٨٧ مليار ريال على شكل سندات دين عام لسد عجز الميزانية[١٢١]، غير أن التقديرات المالية الصادرة من وزارة المالية السعودية ذكرت أن المملكة ستُصدر سندات دين عام في عام ٢٠٢١ بقيمة ١٧٦ مليار ريال سعودي[١٢٢]، وفي عام ٢٠٢٢ ستُصدر المملكة ٧٥ مليار ريال سعودي سندات دين عام[١٢٣]، وفي عام ٢٠٢٣ ستُصدر المملكة سندات للدين العام بقيمة ١٣ مليار ريال سعودي[١٢٤]، والغاية من إصدار سندات الدين العام هي سد عجز الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية المتأثرة من جائحة (Covid-19) وتوفير التمويل الكافي للمالية السعودية[١٢٥].

وقدَّمَت المملكة العربية السعودية معالجات في السياسة المالية تَمثَّلت في رفع نسبة الضريبة من ٥% إلى ١٥% اعتبارًا من يوليو ٢٠٢٠، ومن المُتوقَّع أن تكون الإيرادات نحو ٨٤٦ مليار ريال سعودي للسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١[١٢٦]، وهذا تغيير جذري في السياسة المالية للمملكة العربية السعودية التي أصدرت تحديثاتٍ جديدةً في ظل جائحة (Covid-19) في إدارتها المالية، وتسعى من خلالها إلى تمويل الميزانية العامة وتَخطِّي الأزمة الاقتصادية في ظل شح السيولة وانخفاض أسعار النفط.

ثانيًا: السياسة النقدية السعودية أثناء جائحة (Covid-19)

فيما يتعلق بالسياسة النقدية للمملكة العربية السعودية منذ انتشار جائحة (Covid-19)، فقد قرَّر البنك المركزي السعودي خفض سعر الفائدة من ١.٧٥% إلى ١% وهذا الخفض لسعر الخصم لم يسبق أن أقرَّه البنك المركزي السعودي[١٢٧]، والغرض من هذا الخفض هو الحفاظ على الاقتصاد السعودي؛ بحيث يسهل الحصول على القرض من خلال برنامج دعم وتمويل القطاع الخاص المُقدَّم من البنك المركزي السعودي[١٢٨]، كما تَحمَّل البنك المركزي السعودي رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية أثناء

(١٢١) المرجع السابق.
(١٢٢) المرجع السابق.
(١٢٣) المرجع السابق.
(١٢٤) المرجع السابق.
(١٢٥) المرجع السابق.
(١٢٦) المرجع السابق.
(١٢٧) البنك المركزي السعودي، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٠٧/٢٢
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-518.aspx.
(١٢٨) المرجع السابق.

جائحة (Covid-19) لمدة ٣ أشهر المقدرة بقيمة ٨٠٠ مليون ريال سعودي كدعم[١٢٩]، وكل هذه القرارات الصادرة من البنك المركزي السعودي تهدف إلى توجيه السياسة النقدية السعودية في ظل جائحة (Covid-19)، والغاية منها تخفيف الأضرار الاقتصادية للقطاعات المتأثرة من الجائحة من خلال سياسة نقدية داعمة لهذا التوجُّه؛ فالمملكة العربية السعودية أكبر دول الخليج العربية مساحةً وأكثرها أُهولًا بالسكان وأكبر مُنتِج ومُصدِّر للنفط والصناعات البتروكيماوية في دول الشرق الأوسط[١٣٠]؛ لذلك فإن سياساتها الاقتصادية، سواءٌ المالية أو النقدية أو التجارية مؤثرة ومنكشفة على دول الخليج العربية، ومنها الكويت؛ ومن هنا يُثار التساؤل حول إسهامات المملكة العربية السعودية في دعم قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضرر من جائحة (Covid-19)، الأمر الذي نتناوله في البند التالي.

ثالثًا: السعودية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة (Covid-19)

أقرَّت المملكة العربية السعودية قبل الجائحة برنامج الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، وبدأ العمل فيه عام ٢٠١٦[١٣١] بعدة أهداف وتوجيهات، منها تمكين دور القطاع الخاص من خلال خلق بيئة للأعمال جاذبة داخل المملكة العربية السعودية[١٣٢]، ويمكن تحقيق ذلك بعدة طرق وسياسات، لكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تُعَد أسهل وأيسر طريق لخلق بيئة للأعمال، لمرونتها وصغر رأسمالها وقلة العاملين فيها[١٣٣]، وبعد أن تَوجَّه الاقتصاد السعودي إلى البدء بالتنفيذ الفعلي لرؤية المملكة حدثت هزة جائحة (Covid-19)، ولا شك أن قطاع الأعمال لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيلحق به ضرر، على اعتبار أنها أزمة ضربت الاقتصاد العالمي أجمع. والتساؤل هنا: ماذا قدَّمَت المملكة العربية السعودية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة (Covid-19)؟ وكيف قامت بذلك؟

---

(١٢٩) وكالة الأنباء السعودية، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٠٧/٢٢ https://www.spa.gov.sa/2085757.

(١٣٠) د. الجحيشي، فراس محمد أحمد، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٥، ص٢٠٧.

(١٣١) السيد أبو الفتوح، محمد. «العوامل المؤثرة في صناعة القرارات الاستراتيجية في مواجهة فيروس كورونا وآثارها على الحد من تَفشِّي الفيروس»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،(٢٠٢١)، ٢٥٥-٣٠٧.

(١٣٢) المرجع السابق.

(١٣٣) المرجع السابق..

دعم البنك المركزي السعودي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة(Covid-19) عبر تخصيص مبلغ ٥٠ مليار ريال سعودي لتمويل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحدَّدَ ثلاثة عناصر رئيسية لبرامج الدعم المُقدَّمة منه[١٣٤].

١ - التخفيف من آثار التدابير الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢ - تخفيف أعباء التدفقات النقدية[١٣٥].

٣ - دعم رأس المال العامل لهذا القطاع وتمكينه من النمو خلال المدة القادمة، والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على التوظيف في القطاع الخاص[١٣٦].

وتم إقرار ثلاثة برامج لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة (Covid-19) في المملكة العربية السعودية، الأول برنامج تأجيل الدفعات (Deferred Payment Program)[١٣٧]؛ حيث أودع البنك المركزي السعودي مبلغ ٣٠ مليار ريال سعودي لمصلحة البنوك وشركات ومؤسسات التمويل[١٣٨]، بهدف تأجيل دفع الأقساط المُستحَقة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المطلوبة للبنوك والمؤسسات وشركات التمويل لمدة ستة أشهر[١٣٩]، أما البرنامج الثاني فهو برنامج تمويل الإقراض (Funding for Lending Program)؛ حيث تم رصد مبلغ ١٣.٢ مليار ريال سعودي لتقديم تمويل مُيسَّر لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك ومؤسسات وشركات التمويل[١٤٠]، والغاية من هذا الدعم هو استمرار الأعمال، التي بدورها تحقق نموًا اقتصاديًا للمملكة العربية السعودية بشكلٍ عام، ويُسهِم هذا الدعم في تقليل نسبة البطالة، وكذلك يُحفِّز إلى خلق فرص وظيفية جديدة في هذا القطاع؛ مما يساعد على التخفيض من نسب العاطلين عن العمل داخل المملكة العربية السعودية[١٤١]، أما البرنامج

(١٣٤) برنامج البنك المركزي السعودي لدعم تمويل القطاع الخاص المتضرر من جائحة كوفيد-١٩، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١٢/٢، http://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-514.aspx.

(١٣٥) التدفقات النقدية هي سجل مالي تُلخَّص به المتحصلات النقدية التي قبضتها الشركة والمدفوعات النقدية التي دفعتها خلال فترة زمنية محددة.

(١٣٦) المرجع السابق.

(١٣٧) المرجع السابق.

(١٣٨) المرجع السابق.

(١٣٩) المرجع السابق.

(١٤٠) المرجع السابق.

(١٤١) المرجع السابق.

الثالث فهو برنامج ضمانات التمويل (Loan Guarantee Program)، حيث خَصَّص البنك المركزي السعودي مبلغ ٦ مليارات ريال سعودي مُوجَّهة إلى أصحاب المشاريع المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة[١٤٢]. وهذا التمويل مضمون بنسبة ٩٥% من قيمته وفق الآليات والاعتمادات القانونية المقررة[١٤٣]. وسُمي هذا البرنامج «كفالة»، والغرض منه هو دعم هذه الفئة من أصحاب الأعمال لتمويل رواتب العاملين وفواتير المنشآت وإعادة تمويل تسهيلات قائمة[١٤٤].

ونَخلُص مما تقدم إلى أن المملكة العربية السعودية رسمت سياستها المالية والنقدية بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ الاقتصادية، وأن الإيرادات في ظل أزمة أسعار النفط وتذبذبها المتزامن مع فترة جائحة (Covid-19) هبطت عما كان مُتوقَّعًا لها قبل حدوث هاتين الأزمتين، وأن المملكة العربية السعودية تسعى من خلال الدَّين العام المُقسَّم على ثلاث سنوات، والزيادة التي أقرَّتها وزارة المالية السعودية في نسبة الضريبة على القيمة المضافة، إلى تغطية العجز الواقع على ميزانيتها في محاولةٍ لتوفير السيولة الكافية لها، وكذلك رسمت السياسة النقدية لتوفير وتمويل الأفراد والشركات من خلال تخفيض سعر الخصم إلى نِسَب متدنية لم يسبق أن أقرَّتها مؤسسة النقد العربي السعودي، وكان لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة نصيبٌ كبيرٌ من هذه السياسات يتناسق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الفرع الثاني

السياسة المالية والنقدية الإماراتية لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تُعَد دولة الإمارات العربية المتحدة دولةً جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية ولديها مَساعٍ حثيثة لتنويع مصادر الدخل، والبُعد عن اعتمادها على النفط كمصدرٍ وحيد للدخل في تطَوُّر اقتصادي ملموس على أرض الواقع[١٤٥].

ومن الأمور السلبية في السعي إلى تنويع مصادر الدخلِ التأثرُ بالعوامل والهزات الاقتصادية العالمية الخارجة عن إرادة الدولة والاقتصاد المحلي، وعلى ضوء ذلك تَأثَّر

(١٤٢) المرجع السابق.

(١٤٣) برنامج التمويل المضمون المُقدَّم من البنك المركزي السعودي، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١٢/١، http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-554.aspx.

(١٤٤) المرجع السابق.

(١٤٥) وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، أبوظبي ،٢٠١٢، ص٢٦.

الاقتصاد الإماراتي من جائحة (Covid-19)، وأعاد رسم سياسة مالية ونقدية ودعم قطاعات الاقتصاد المختلفة والمتضررة من جائحة (Covid-19). وتُثار التساؤلات حول ماهية السياسة المالية لدولة الإمارات العربية في ظل جائحة (Covid-19)، وكذلك السياسة النقدية التي أقرَّها مصرف الإمارات المركزي. ونأخذ على سبيل المثال من القطاعات المتضررة من الجائحة قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وما الدعم المُقدَّم لتحفيز هذا القطاع المتضرر في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة جائحة (Covid-19).

أولًا: السياسة المالية الإماراتية خلال جائحة (Covid-19)

السياسة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة مُقسَّمة إلى قسمين؛ في القسم الأول نتكلم عن حكومة دولة الإمارات المتحدة (الحكومة الاتحادية)؛ إذ إن لكل إمارة سياسةً مالية مستقلة عن الحكومة الاتحادية، حيث قدَّمَت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في سياستها المالية مبلغًا قيمته ٢٦.٥ مليار درهم إماراتي(١٤٦)، خصَّصَتها الحكومة الاتحادية لدعم وسداد الديون المُستحَقة على الأُسَر والشركات المتضررة خلال فترة الجائحة، وخصَّصَت جزءًا منها لسوق الأوراق المالية والسلع الإماراتية، وكذلك خصَّصَت جزءًا آخر منها لاستمرار مشاريع البنية التحتية والمشاريع الرأسمالية الحيوية الجارية المُقَرة من الحكومة الاتحادية(١٤٧). والميزانية في الحكومة الإماراتية الاتحادية تكون لخمس سنوات مُعَدة ومُقَرة مسبقًا، وليست كما هي الميزانيات الخليجية التي تَصدر بشكلٍ سنوي؛ لذلك فالجائحة شكلت عائقًا غير مُتوقَّع للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة(١٤٨)؛ مما أجبرها على اتخاذ تعديلٍ على ذلك بأن عدلت سياستها المالية المتأثرة بجائحة (Covid-19)(١٤٩).

أما القسم الآخر من السياسة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فهو أن كل إمارة إماراتية ترسم سياستها المالية على حِدَة؛ فإمارة أبو ظبي أصدرت سندات دين عام لمواجهة التداعيات المالية التي خلَّفَتها جائحة (Covid-19) على مالية الإمارة(١٥٠). وطلبت

(١٤٦) وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٧/٢٠، https://www.mof.gov.ae/ar/media/materials/News/Pages/2072020.aspx.

(١٤٧) المرجع السابق.

(١٤٨) الميزانية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ما بين عامَي ٢٠١٧/٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٧/٢٠ https://www.mof.gov.ae/ar/resourcesAndBudget/Pages/Five-yearBudget2017-2021.aspx.

(١٤٩) المرجع السابق.

(١٥٠) بيان الدائرة المالية لإمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٤/١٩، https://addof.gov.ae/ar/Presscenter/NewsDetails?newsId=3016.

حكومة أبو ظبي سندات بقيمة ٧ مليارات دولار على أن تكون ٩٠% منها للمستثمرين الدوليين، و١٠% للمستثمرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على آجال للسداد مختلفة بين خمس سنوات وعشر سنوات وثلاثين سنة، لسد العجز في الموازنة من أثر الجائحة على اقتصاد الإمارة[١٥١]. ورسمت حكومة دبي سياستها المالية الخاصة بها؛ إذ أقرَّت حزمةً مالية تقدر بـ١.٥ مليار درهم إماراتي لدعم سيولتها المالية المتضررة من جائحة (Covid-19)[١٥٢]. أما باقي الإمارات فلم تُصدر حزمًا مالية بقدر ما أصدرت إعفاءات من الرسوم والضرائب المُتوقَّع تحصليها[١٥٣].

ثانيًا: السياسة النقدية الإماراتية خلال جائحة (Covid-19)

تأثر الاقتصاد الإماراتي بالاشتراطات الصحية من إغلاق تام وجزئي وتباعُد جسدي، فأقرَّ مصرف الإمارات المركزي حزمة قدرها ٢٥٦ مليار درهم إماراتي[١٥٤]، وقسمها إلى قسمين؛ القسم الأول خصص ١٥٦ مليار درهم مُوزَّعة على الشكل التالي: ٩٥ مليار درهم لدعم التخفيض الواقع على السيولة الاحتياطية، وتخصيص ٦١ مليار درهم لدعم التخفيضات في متطلبات الاحتياطيات النقدية الإلزامية، وأما المتبقي منها وهو ١٠٠ مليار درهم إماراتي، فخصَّصها للسياسة النقدية الإماراتية[١٥٥]، على أن يكون المبلغ المُخصَّص على خمسة أوجه للصرف:

١ - تعزيز النمو الاقتصادي وقطاع الأعمال.

٢ - التعقيم الوطني وتدابير التباعُد الآمن.

٣ - إجراءات وقوانين استثنائية.

٤ - تعزيز الأمن الوطني.

---

(١٥١) المرجع السابق.

(١٥٢) الحزمة المالية لإمارة دبي، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٦/٠١،
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/handling-the-covid-19-outbreak/economic-support-to-minimise-the-impact-of-covid-19/economic-support-of-dubai-government.

(١٥٣) الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة أزمة كورونا، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٤/١٠،
https://fcsa.gov.ae/ar-ae/Documents/UAE%20Government%20Initiatives%20Covid-19.pdf.

(١٥٤) المرجع السابق.

(١٥٥) المرجع السابق.

٥ - مبادرات دولة الإمارات الإنسانية[١٥٦].

ونَخلُص مما تَقدَّم إلى أنه لطبيعة دولة الإمارات العربية المتحدة، على اعتبار أنها اتحاد بين إمارات، ركزت على الدعم في السياسة النقدية بمبالغ ضخمة لتجاوُز الأزمة الاقتصادية من جرَّاء جائحة (Covid-19). أما من جانب السياسة المالية، فقد حددت الحكومة الاتحادية مبلغًا لدعم الأُسر والشركات مع مواكبة عجلة التنمية؛ فمع استمرار المشاريع الرأسمالية التنموية يتحقق النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استقلت كل إمارة في رسم سياستها المالية على حِدَة؛ فنجد أن إمارة أبو ظبي أصدرت سنداتٍ سياديةً لسد عجوزات الميزانية لديها، وأن إمارة دبي دعمت العجوزات المالية بمبلغ ١.٥ مليار درهم مُوفرةً سيولة مالية لميزانيتها، أما باقي الإمارات فاكتفت بالإعفاءات من الرسوم والضرائب.

ثالثًا: الإمارات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة (Covid-19)

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد الاماراتي؛ ففي دولة الإمارات العربية المتحدة ٣٥٠ ألف شركة صغيرة ومتوسطة؛ مما يمثل استحواذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة على نسبة ٩٤% من إجمالي الشركات العاملة في دولة الإمارات[١٥٧]، ويتشكل ٧٣% من قطاع التجزئة الإماراتي من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة[١٥٨]، ويُقدَّر حجم العمالة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بـ٨٦% من إجمالي العمالة في القطاع الخاص الإماراتي[١٥٩]؛ فقطاع الصناعة الإماراتي يتشكل ١١% منه من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة[١٦٠]، أما قطاع الخدمات فإن ١٦% منه مُقدَّم من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة[١٦١]، ويُقدَّر حجم مساهمات قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات بما نسبته ٦٠% من الناتج المحلي للدولة[١٦٢].

---

(١٥٦) المرجع السابق.

(١٥٧) محمد عبد الحي، باغ بشار، صحيفة البيان، المشاريع الصغيرة أولوية حكومية وتحفيز مستمر، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٨/١٩، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-07-06-1.3904109.

(١٥٨) المرجع السابق.

(١٥٩) المرجع السابق.

(١٦٠) المرجع السابق.

(١٦١) المرجع السابق.

(١٦٢) المرجع السابق.

وبعد تَفشِّي الوباء وانتشاره قَدَّمت حكومة أبو ظبي برنامجًا سُمي «حزمة التحفيز الاقتصادي» مُوجَّهًا إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مُقدَّمًا من صندوق خليفة لتطوير المشاريع[١٦٣]، ويُعنَى هذا الصندوق بتحفيز بيئة رُوَّاد الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة[١٦٤]، وقام صندوق خلفية لتطوير المشاريع من خلال التحفيز المُقدَّم إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة (Covid-19) المملوكة لمواطنين إماراتيين بإجراءات محددة، وهي كالتالي:

- إعادة هيكلة القروض لمن يَتقدَّم من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الجائحة.
- إعادة جدولة مخصصات بعض القروض بناءً على احتياجات أصحابها.
- التواصل مع شركات التطوير العقاري ومُلاك العقارات لبحث إمكانية تأجيل أقساط الإيجار أو تمديدها.
- توفير الاستشارات الفنية الإدارية.
- القيام بدورات تدريبية مجانية متخصصة بغرض التوعية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- التواصل مع الجهات المختصة لبيان أفضل الطرق لاستفادة أصحاب المشاريع من المبادرات.
- تأجيل الأقساط الشهرية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاثة أشهر.
- خفض وإلغاء الرسوم الحكومية من خلال البنوك[١٦٥].
- خفض جميع الرسوم والأسعار المطبقة على الحسابات من دون رصيد بنسبة ٥٠% على العملاء المؤهلين[١٦٦].
- خفض الحد الأدنى لمتطلبات متوسط الرصيد لجميع فئات حسابات الشركات

(١٦٣) مبادرات حكومة أبو ظبي لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٦/٠٥، https://www.khalifafund.ae/Content/HomePage/images/G21-Emailer-Arabic%20-%2011%20May%202020.pdf.

(١٦٤) المرجع السابق.

(١٦٥) المرجع السابق.

(١٦٦) مبادرات دائرة أبو ظبي المالية، دائرة التنمية الاقتصادية، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٦/١٠، https://www.ghadan.abudhabi/media/1087/g21-financial-ar-first.pdf.

الصغيرة والمتوسطة إلى قيمةٍ أقصاها ١٠ آلاف درهم شهريًا للعملاء المؤهلين[١٦٧].

- خفض الرسوم المصرفية بنسبة ٥٠% على التسويات المبكرة للقروض المُقرَّرة في هذه الحزمة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة قبل نهاية يونيو ٢٠٢٠[١٦٨].
- إشراك البنوك في تقديم القروض والمنح.

وحددت لذلك آلية عمل مُقدَّمة من صندوق خليفة لتطوير المشاريع، مُخصَّصة لأصحاب المشاريع عن طريق البنوك التجارية، وخصصت لذلك ثلاثة بنوك، وهي بنك أبو ظبي الإسلامي وبنك أبو ظبي التجاري وبنك أبو ظبي الأول[١٦٩].

وضمَّت حزمة التحفيزات الإمارتية تخصيص ٥ مليارات درهم لدعم الكهرباء والمياه لأصحاب المشاريع[١٧٠]، كذلك خصصت ٣ مليارات درهم لبرنامج الضمانات الائتمانية لتحفيز وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة[١٧١]، وإعفاء الشركات الناشئة من كفالة حسن تنفيذ المشاريع المقدرة قيمتها بـ٥٠ مليون درهم[١٧٢]، وخصصت الحكومة الاتحادية ١٥% من المشتريات والتعاقدات السنوية الحكومية لمصلحة الشركات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة[١٧٣].

ونخلص مما تقدم إلى مدى أهمية قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال الإعفاءات والقروض والمنح المُقدَّمة من صندوق خليفة لتطوير المشاريع، وإشراك البنوك التجارية في ذلك. وتكمن الأهمية في سرعة التعامل ومرونته؛ حيث إنه من بداية تَفشِّي الوباء وانتشار الجائحة تم إطلاق هذه المبادرات لأصحاب المشاريع المتضررة سعيًا إلى تخفيف الضرر الواقع على أصحاب المشاريع وتمكينهم من النهوض بمشاريعهم؛ مما ينعكس بشكلٍ مباشر على النمو الاقتصادي، ويُسهِم في التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

---

(١٦٧) المرجع السابق.

(١٦٨) المرجع السابق.

(١٦٩) المرجع السابق.

(١٧٠) حكومة أبو ظبي، الحزمة الاقتصادية المقررة لدعم الاقتصاد في إمارة أبو ظبي، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٤/١٠، https://www.ghadan.abudhabi/ar/economic-stimulus-package/#FAQs/

(١٧١) المرجع السابق.

(١٧٢) المرجع السابق.

(١٧٣) المرجع السابق.

المطلب الثاني
السياسات المالية والنقدية التي اعتمدتها دولة الكويت لمواجهة جائحة (Covid-19)

بعد عرض جميع تجارب الدول المقارنة موضوع الدراسة، نُسلط الضوء على دولة الكويت وتَناوُل سياستها المالية والنقدية، وكيف تعاملت في ظل الجائحة، وهل كانت متواكبةً مع الدول السابق تناولها، أم أن دولة الكويت اتخذت سياسات مالية ونقدية مختلفة، وما وضع قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأحد القطاعات الاقتصادية المتضررة من السياسيات الكويتية، وما الحلول والدعم المقرر لأصحاب هذه المشاريع في أثناء جائحة (Covid-19).

الفرع الأول: السياسة المالية الكويتية خلال جائحة (Covid-19)

يُشكِّل النفط نسبة ٨٧% من الإيرادات في ميزانية الكويت العامة لعامي ٢٠٢٠-٢٠٢١، ويُشكِّل نسبة ٩٤% من إيرادات الميزانية التقديرية الكويتية في خمسة كيانات حكومية، وهي على النحو التالي: وزارة النفط التي تُشكِّل النصيب الأكبر في الإيرادات الكويتية، ووزارة الكهرباء والماء التي تُورِّد إلى الميزانية الكويتية مبلغ ٤٩٦ مليون دينار كويتي سنويًا، أما الإدارة العامة للجمارك فتُورِّد للميزانية الكويتية مبلغ ٣٧٨.٨ مليون دينار كويتي سنويًا، ووزارة المالية الكويتية تُورِّد للميزانية الكويتية مبلغ ٣٠٤.١ ملايين دينار كويتي سنويًا، وأخيرًا تُورِّد وزارة الصحة الكويتية مبلغ ٢١٤.٧ مليون دينار كويتي سنويًا[١٧٤]. وبهذه النِّسب والأرقام تُقدَّر الإيرادات العامة في دولة الكويت، على أن المصروفات والنفقات السنوية تُشكِّل قيمة ٢٢.٥ مليار دينار كويتي[١٧٥]. ويستحوذ باب الرواتب والمنح للعاملين على ٦٠% بمبلغ قدره ١٢ مليار دينار كويتي، وتُقدَّر الدعومات الحكومية بـ٣.٥ مليارات دينار كويتي، وتُقدَّر النفقات الرأسمالية بـ٢.٨٨ مليار دينار كويتي، أما حساب العُهَد فيقدر بـ٣٩١.٧ مليون دينار كويتي، أما المصروفات الأخرى فتُقدَّر بـ٢.٦ مليار دينار كويتي[١٧٦].

ومع بداية انتشار الجائحة حصلت الهزة العالمية لأسعار النفط، وحصل معها

(١٧٤) وزارة المالية، الميزانية العامة لدولة الكويت للسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٨/٢٠ https://www.mof.gov.kw/MofBudget/PDF/Budget21-20.pdf.

(١٧٥) المرجع السابق.

(١٧٦) المرجع السابق.

فرض اشتراطات صحية من قِبل السلطات الصحية في غالب دول العالم(١٧٧). وتأثرت دولة الكويت، فخفَّضت ٢٠% من مصروفات الميزانية الكويتية لعامَي ٢٠٢٠-٢٠٢١، التي بدأت في الأول من أبريل ٢٠٢٠، فبلغت قيمة التخفيض ٩٥٤ مليون دينار كويتي(١٧٨). وبلغ حجم العجز في مصروفات الميزانية الكويتية ما يقدر بـ١٤ مليار دينار كويتي(١٧٩).

ووفقًا لهذه الإحصائيات يجدر التساؤل عما اتخذته دولة الكويت من سياسة مالية تُواكِب حجم العجوزات الواقعة على ميزانيتها، وهل السياسة المالية الكويتية ذات حلول مستدامة؟

وبشكلٍ واضح في مواجهة الأزمة المالية على دولة الكويت وسد عجز الميزانية كأحد الحلول لسد العجز، وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار على مُبادله بعض الأصول التي في ملكية الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة، وهي عبارة عن أسهم سهلة التسييل في منطقة الشرق الأوسط معروفة باسم Mena Rating(١٨٠)، ولم تُعرَض هذه الأسهم للسوق، بل تم نقل ملكيتها من صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال مقابل إيداع مالي تُقدَّر قيمته بـ٢.٣ مليار دينار كويتي، على أن يتم استردادها في المستقبل(١٨١)، وهذا أحد الحلول السريعة لتجنُّب أخذ الموافقة من البرلمان الكويتي الرافض لقانون الدَّين العام في ظل عجوزات حقيقية في الميزانية العامة مع عدم تَوافُر السيولة الكافية لدى صندوق الاحتياطي التابع للهيئة العامة للاستثمار الذي يُعَد الممول لمالية الدولة(١٨٢). أما الحل الآخر الذي يلزم به تَدخُّل تشريعي، فقد وافق مجلس الأمة على تعديل المرسوم بقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦، حيث كان في السابق يتم استقطاع ما

(١٧٧) رباح أرزقي، التأقلم مع جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط في مجلس التعاون الخليجي، البنك الدولي، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٨/٢٠
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/coping-covid-19-and-oil-price-collapse-gulf-cooperation-council.

(١٧٨) Doshi, Tilak K. "The Outlook for the Gulf Arab Economies and Regional Geopolitics in a Post-Covid Age." (2021).

(١٧٩) المرجع السابق.

(١٨٠) وزارة المالية، الميزانية العامة لدولة الكويت للسنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٨/٢٠
https://www.mof.gov.kw/MofBudget/PDF/Budget22-21presentation.pdf.

(١٨١) عيسى عبد السلام، الجريدة، اعتماد مبادلة الأصول في صندوق الاحتياطي العام بالسيولة الموجودة في صندوق الأجيال القادمة، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٩/٢٥،
https://www.aljarida.com/articles/1596900669353130100/.

(١٨٢) مجلس الأمة الكويتي، في تعديل المشروع بقانون في شأن الاحتياطي للأجيال القادمة، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٩/٢٥،
http://www.kna.kw/clt-html5/news-details.asp?id=33645 .

نسبته ١٠% من إيرادات الدولة لمصلحة صندوق الأجيال القادمة مع عدم النظر إلى حالة الدولة المالية[١٨٣]، حيث تَضمَّن التعديل ألا يكون الاستقطاع من صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة إلا في حالة تحقيق فائض في الميزانية العامة الكويتية[١٨٤]، ومن هذا التعديل تم توفير ٣.٧ مليارات دينار كويتي من خلال وقف نسبة الاستقطاع من صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة[١٨٥]، وصدرت هذه القرارات والتعديلات في أواخر أغسطس، حيث كانت متأخرة نسبيًا مقارنةً بالدول محل البحث، أي بعد ستة أشهر من بداية تَفشِّي الوباء لأسباب جيوسياسية؛ مما أدى إلى خفض تصنيف دولة الكويت المالي، بحسب تقرير وكالة Standard & Poor's في ١٧ يوليو ٢٠٢٠، من AA - نظرة مستقبلية مستقرة إلى AA - نظرة سلبية[١٨٦]، وبهذه المعالجات المعلنة سيتم سد العجز المالي لدولة الكويت؛ الأمر الذي يُثير التساؤل التالي: هل السياسة المالية الكويتية ذات حلول مستدامة؟

مما لا شك فيه أن الحلول التي رسمَتها السياسة المالية الكويتية حلول مؤقتة لسد شح السيولة في صندوق الاحتياطي العام، الذي يُعَد الممول لمالية دولة الكويت[١٨٧]، ولدى دولة الكويت عجز حقيقي في ميزانيتها تُقدَّر قيمته بـ١٤ مليار دينار لسنة مالية واحدة فقط، والناظر بلُغة الأرقام يجد أن الحل ليس مستدامًا، بل لسد عجز سنة أو سنوات قليلة لاحقة فقط[١٨٨]؛ فالأجدر أن تكون الحلول مستدامة ومتجددة لسنوات طويلة والبُعد عن الفكر الاستهلاكي السائد.

---

(١٨٣) المرجع السابق.

(١٨٤) المرجع السابق.

يُستبدل بنص المادتين الأولى والثالثة من المرسوم بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه النص الآتي:

«في حال زيادة الإيرادات السنوية عن المصروفات تُقتطَع سنويًا نسبة من الفائض الفعلي من ناتج الحساب الختامي للدولة، تُحدَّد بناءً على اقتراح وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء، وذلك اعتبارًا من نتائج السنة المالية ٢٠١٨–٢٠١٩. وتُدرَج هذه النسبة في مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة. على أن يُضاف إلى المال الاحتياطي العام صافي الإيرادات الناتجة عن استثماره وإيرادات الأموال الأخرى المُستثمَرة بعد أن تُقتطَع من ذلك نسبة مئوية تُضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة، وذلك إذا كانت حالة الاحتياطي العام تسمح بذلك».

(١٨٥) المرسوم بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.

(١٨٦) التصنيف الائتماني لدولة الكويت، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٩/٢٥.
https://tradingeconomics.com/kuwait/rating.

(١٨٧) الهيئة العامة للاستثمار، صندوق الاحتياطي العام، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٩/٢٥.
https://kia.gov.kw/investments/?lang=ar.

(١٨٨) وزارة المالية، المرجع السابق، صفحة ٣٦.

ومن جانب آخر في السياسة المالية لدولة الكويت خلال فترة جائحة (Covid-19)، أقرَّ مجلس الأمةً الكويتي قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل الأقساط على عملاء صندوق المتعثرين ودعم الأُسر(١٨٩).

ومن الناحية المالية أيضاً فقد أقرَّت حكومة دولة الكويت ٥٠٠ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل ١.٦ مليار دولار أمريكي، ويُشكِّل ١.٤% من الناتج المحلي الكويتي GDP، وهي أموال رصدَتها الحكومة لمكافحة انتشار الوباء(١٩٠)، كما تم تأجيل الأقساط المستحقة للتأمينات الاجتماعية على المتقاعدين والعاملين في القطاع الخاص المسجلين على الباب الخامس من قانون التأمينات الكويتي(١٩١)، وكذلك أوقفَت الحكومة الاستقطاعات الحكومية المتحصلة لها خلال أزمة جائحة(Covid-19)(١٩٢)، كما واصلت الحكومة تقديم دعم البطالة للعاملين الكويتيين في القطاع الخاص خلال فترة الجائحة(١٩٣).

وفي ظل معاناة الكويت من عدم المرونة في تعزيز سياستها المالية نظرًا للتجاذبات السياسية بين السلطة التنفيذية والتشريعية(١٩٤)، وعدم التناسق بين السلطتين الذي أثر تأثيرًا سلبيًا مباشرًا على مالية الدولة، وهنا تكمن الإشكالية، فالسلطة التنفيذية تتصادم مع السلطة التشريعية، والعكس كذلك في المشاريع غير الشعبوية؛ مما أدى إلى التأخير والتعطيل في إقرار السياسة المالية التي أثرت على تصنيف الكويت المالي(١٩٥)، كما تُعاني دولة الكويت من البيروقراطية وطول الدورة التشريعية وتجاذباتها السياسية على حدٍ سواء، وهذا بدوره أثَّر في تأخير إقرار السياسة المالية لدولة الكويت، وجعلها تستخدم طرقًا بديلة تدعم سياستها المالية بعيدًا عن إقرار القوانين من البرلمان قدر الإمكان.

وكانت دولة الكويت آخر الدول الخليجية التي تُصدِر دعمًا وتعزيزًا لسياستها المالية في ظل جائحة (Covid-19)، وهذا مؤشر واضح على حجم التصادم بين السلطتين

(١٨٩) قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠.

(١٩٠) صندوق النقد الدولي، السياسات التي اتخذتها الدول لتجنُّب التعثُّر المالي الحاصل من أزمة جائحة كوفيد-١٩، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٩/٢٥، https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#K.

(١٩١) المرجع السابق.

(١٩٢) المرجع السابق.

(١٩٣) المرجع السابق.

(١٩٤) تصنيف الكويت الائتماني من ستاندرز وبورز، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٧/١٧، https://www.cbk.gov.kw/en/images/snp-report-july-2020-150298_v10_tcm10-150298.pdf.

(١٩٥) المرجع السابق.

التشريعية والتنفيذية[١٩٦]، فضلًا عن أن الحلول المطروحة مؤقتة وليست دائمة، لسد عجز الميزانية الكويتية فقط، بعكس دول الخليج العربية التي لديها رؤًى اقتصاديةٌ واضحة، وعملت بها على أرض الواقع في السعي إلى تنويع مصادر الدخل والاعتماد على أكثر من مصدر للدخل، كما تمت الإشارة إليه.

الفرع الثاني: السياسة النقدية التي أقرَّها البنك المركزي الكويتي خلال أزمة جائحة (Covid-19)

بعد تَفشِّي الوباء وانتشاره أقرَّ البنك المركزي الكويتي سياسةً نقدية تتماشى مع السياسات النقدية العالمية والخليجية، واتخذ بنك الكويت المركزي قرارًا بخفض سعر الخصم إلى أدنى مستوًى له في التاريخ، بواقع ١%، من ٢.٥% إلى ١.٥%، ولم يسبق أن أقرَّ بنك الكويت المركزي مثل هذا الخفض من قبلُ على سعر الخصم[١٩٧]، وجاء هذا القرار بخفض سعر الخصم بعد أن أقرَّ المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تخفيض سعر الفائدة على الدولار الأمريكي في ١٥ مارس ٢٠٢٠[١٩٨]، وهذه هي السياسة النقدية لدولة الكويت في ظل فترة جائحة (Covid-19)، وهي متناسقة مع دول المنطقة في خفض سعر الخصم فقط، مع تأجيل أقساط المواطنين لدى البنوك التجارية لمدة ستة أشهر لحقتها ستة أشهر أخرى بقانون من مجلس الأمة الكويتي[١٩٩].

الفرع الثالث: دولة الكويت ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة (Covid-19)

حدَّد قانون الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الكويتي الفرق بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ فالمشاريع الصغيرة هي تلك المشاريع التي لا يزيد عدد العاملين فيها على ٥٠ عاملًا، ولا تتجاوز أصولها ٢٥٠ ألف دينار كويتي، ولا تتجاوز إيراداتها ٧٥٠ ألف دينار كويتي سنويًا، على أن يكون المشروع مستقلًا وغير تابع لكيان قانوني آخر، وإذا ارتبط بكيان تجاري آخر يُعتد بإجمالي أصول تلك الكيانات وإيراداتها ومجمل عدد العمالة فيها[٢٠٠].

---

(١٩٦) المرجع السابق.

(١٩٧) بنك الكويت المركزي، خفض سعر الخصم (الفائدة)، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٣/١٦، https://www.cbk.gov.kw/ar/cbk-news/announcements-and-press-releases/press-releases/2020/03/202003161122-cbk-cuts-its-discount-rate-by-1-from-205-to-150.

(١٩٨) المرجع السابق.

(١٩٩) قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢١.

(٢٠٠) قانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ المُعدل بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي جانب المشروعات المتوسطة، نص القانون على ألا يقل عدد العمالة فيها على ٥٠ عاملًا ولا يزيد على ١٥٠ عاملًا، ولا تتجاوز أصولها ٥٠٠ ألف دينار كويتي، ولا تتجاوز إيراداتها ١.٥٠٠.٠٠٠ دينار كويتي سنويًا، على أن يكون المشروع مستقلًا وغير تابع لكيان قانوني آخر، وإذا ارتبط بكيان تجاريٍّ آخر يُعتد بإجمالي أصول تلك الكيانات وإيراداتها ومجمل عدد العمالة فيها[٢٠١].

ونجد من خلال التعريف السابق، وقياسًا على تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القانون الأمريكي والأوروبي، أن القانون الكويتي أضاف الإيراد، بعكس قوانين الدول المقارنة التي اكتفت بعدد العمالة وقيمة الأصول، وهذا يُعَد خروجًا عن المألوف للأنظمة المقارنة.

ومع بداية انتشار الجائحة شكَّل مجلس الوزراء الكويتي لجنة التحفيز الاقتصادي من آثار الجائحة[٢٠٢]، وتتمثل أعمال اللجنة بالنظر في الحالة الاقتصادية لدولة الكويت بشكلٍ عام، ومجابهة تداعيات انتشار الفيروس وأضراره على الاقتصاد الكويتي، ورفع توصياتها إلى مجلس الوزراء الموقر للعمل على إقرارها[٢٠٣]، وانبثقت عن أعمال اللجنة ضوابط التمويل المُقدَّم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، وحدَّدَت اللجنة أن الشريحة المستهدفة بتقديم التمويل هي شريحة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية في القطاع الخاص الكويتي[٢٠٤]، واشترطت أن تكون هذه المشاريع إضافة للاقتصاد الوطني الكويتي، وقادرة على خلق فرص عمل، غير أنها تضررت جزئيًا أو كليًا من الجائحة وفترات الإغلاق[٢٠٥]؛ وهو ما أثَّر بعدم قدرة أصحاب المشاريع على تغطية النفقات الدورية والتعاقدية المطلوبة[٢٠٦]. والهدف من التمويل تمكين صاحب المشروع من سداد التزاماته التعاقدية. ويكون تقديم طلب التمويل عن طريق البنك التجاري لطالب التمويل، على ضوء ذلك يُقدِّم البنك التجاري دراسةً شاملة لوضع العميل المتضرر حتى يصل إلى الحد الأقصى للتمويل الذي يُقدَّم إلى صاحب المشروع، بما

---

(٢٠١) المرجع السابق.

(٢٠٢) قرار مجلس الوزراء الكويتي رقم ٤٥٥ الصادر في ٢٠٢٠/٠٣/٣١.

(٢٠٣) المرجع السابق.

(٢٠٤) بنك الكويت المركزي، ضوابط التمويل المُقدَّم للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا، ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١٠/٢٠ https://www.cbk.gov.kw/ar/images/articles-6-n-7-apr-2020-1_v00_tcm11-1490908.pdf.

(٢٠٥) المرجع السابق.

(٢٠٦) المرجع السابق.

يعادل مقدار العجز في صافي التدفقات النقدية حتى نهاية ديسمبر من عام ٢٠٢٠، على أن يُعيد البنك التجاري تقييم مقدار العجز في شهرَي يونيو وسبتمبر من عام ٢٠٢٠[٢٠٧].

كما وضعت لجنة التحفيز الاقتصادي قيدًا لأوجُه استخدام التمويل، بحيث تم حصره فقط في الرواتب والإيجارات وأي دفعات مستحقة عن التزامات سابقة أو قائمة، ولا يُستخدم في دفع أقساط أو أعباء التسهيلات الائتمانية المُقدَّمة من بنوك وجهات مانحة[٢٠٨]، وهنا نجد تناقضًا في أوجُه استخدام التمويل؛ فالبنوك والجهات التمويلية لديها استحقاقات تحلُّ على أصحاب المشاريع، وتندرج تحت مُسمَّى «دفعات مستحقة عن التزامات سابقة أو قائمة»، وهنا قيَّدت اللجنة من استخدام التمويل في هذه الاستحقاقات.

ونرى أن هذا القيد محل نقد؛ فمن غير المُتصوَّر ألا يُمكن لصاحب المشروع استخدام التمويل في الأقساط المتأخرة أو أعباء التسهيلات الائتمانية المُقدَّمة من البنوك أو أي جهةٍ مانحة، ومنح العميل فترة سماح سنة، تبدأ من تاريخ المنح للتمويل، وتحديد أجل السداد بفترة بين سنتين وثلاث سنوات شاملة فترة السماح[٢٠٩]، ويكون للبنك التجاري سلطة تقديرية في أجَل السداد، على أن تكون دفعات السداد ربع سنوية تشمل أصل الدين مع الفائدة[٢١٠].

كما نرى أن المدة قصيرة جدًّا للسداد للبنك التجاري؛ ففترة التعافي من هذه الأزمة الاقتصادية غير معلومة وغير واضحة، ومن غير المُتصوَّر أن يكون التعافي على المدى القصير؛ لذلك نجد أن المملكة المتحدة منحت فترة ٦ سنوات لسداد قيمة التمويل الممنوح، والحكومة ضامنة ٨٠% من قيمة التمويل كما شرحنا سابقًا، وبالنظر إلى قِصَر فترة السداد لا نجد أنه جاذب لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من المقترح المُقدَّم إلى مجلس الوزراء الكويتي من لجنة التحفيز الاقتصادي.

وحدَّدَت لجنة التحفيز الاقتصادي الكويتي شروطًا لمنح التمويل لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي على النحو التالي:

١ - لا يستفيد من هذا التمويل العميل غير المنتظم في السداد كما في تاريخ

(٢٠٧) المرجع السابق.
(٢٠٨) المرجع السابق.
(٢٠٩) المرجع السابق.
(٢١٠) المرجع السابق.

٢٠٢٠/١٢/٣١، واستمر عدم انتظامه حتى تاريخ الطلب. ويُحدَّد عدم الانتظام وفقًا لما تقضي به تعليمات البنك الكويتي المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية، وما تقضي به اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما تقضي به ضوابط محفظة المشروعات الصغيرة لدى بنك الكويت الصناعي.

٢ - يُحدِّد البنك حجم التمويل بناءً على ما تُسفر عنه دراسة أوضاع العميل الائتمانية، ووفقًا لتقدير احتياجات العميل لتغطية العجز في التدفقات النقدية للالتزامات الدورية التعاقدية.

٣ - يُقدِّم البنك التجاري المُموِّل، التمويل على دفعات تتزامن مع الاحتياجات الدورية المطلوبة لسد العجز في التدفقات الفعلية المتحققة للعميل المتضرر، كما يجب إعادة تقييم مقدار العجز في شهرَي يونيو وسبتمبر من عام ٢٠٢٠، مع مراعاة التدفقات النقدية الفعلية المتحققة للعميل المتضرر.

٤ - يتوجب على البنوك المانحة اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لمتابعة الصرف واستخدام العميل المتضرر للتمويل. ويُراعَى التنسيق بين البنك المانح للتمويل والبنوك الأخرى، لتحويل المستحقات، مثل رواتب الموظفين لدى العميل، والإيجار وغيرهما من النفقات التعاقدية من التمويل المُقدَّم للعميل، وإيداعها في حسابات المستحقين بالبنوك مباشرة، ولا يُصرف التمويل نقدًا للعميل.

٥ - لا يتقاضى الصندوق من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أي عمولات أو رسوم أو أرباح لقاءَ ما يُقدِّمه من تمويل.

٦ - تتولى البنوك إدارة المديونية، وتتحمل كامل المخاطر الائتمانية عن التمويل المُقدَّم منها، وتحصل البنوك فقط على الفوائد/العوائد المنصوص عليها، ولا تتقاضى أي عمولات أو رسوم أخرى[٢١١].

وحددت اللجنة آلية المنح بحيث تكون عن طريق البنوك التجارية[٢١٢]، كما حدد قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظام المنح، بحيث يُغطي الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٨٠% من تمويل

(٢١١) المرجع السابق.
(٢١٢) المرجع السابق.

للمشروع، ولا يغطي كامل المبلغ، وهذا يُعَد قيداً قانونيًا[٢١٣]، وتكون تغطية المبلغ المتبقي إما من رأس مال صاحب المشروع وإما من البنوك التجارية على شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية بطلب من صاحب المشروع. من جانب آخر، تحتفظ البنوك التجارية بدفاتر العملاء وأرقام حساباتهم، وهذا يجعل الأمر يسيرًا في متابعة الصرف والأوجه المحددة له[٢١٤]، وعلى ضوء ذلك قسمت اللجنة فترات السداد للمنح، بالتعاون مع البنوك التجارية، في مقترحها على ثلاث سنوات للسداد:

١ - السنة الأولى من تاريخ المنح تتحمل الميزانية العامة للدولة الفوائد والعوائد المترتبة على تمويل العملاء المتضررين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الجائحة.

٢ - السنة الثانية من تاريخ المنح تتحمل الميزانية العامة للدولة الفوائد والعوائد المترتبة على تمويل العملاء المتضررين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الجائحة.

٣ - السنة الثالثة من تاريخ المنح تتحمل الميزانية العامة للدولة نصف الفوائد والعوائد المترتبة على تمويل العملاء المتضررين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الجائحة[٢١٥].

وبعد انقضاء فترة السماح إذا لم يلتزم العميل بسداد دفعتين متتاليتين تسقط الآجال، ويُعَد التمويل المُقدَّم حالًا ويَتعيَّن عليه سداده بالكامل، بالإضافة إلى كامل الفوائد والعوائد، وتتوقف الميزانية العامة للدولة عن تحمُّل أي جزء من تكلفة التمويل[٢١٦].

وإضافةً إلى ما سبق من المقترحات والتوصيات وُضعت قيود بألا تُوزِّع الشركات أرباحاً، وإيقاف سحب أي مبالغ من حساب الشركاء إلى حين سداد مبلغ التمويل بالكامل[٢١٧].

ومن وجهة نظرنا، فإن هذا القيد يجلب للشركاء السخط، وقد يُنهي رابطة الشراكة بين الشركاء، وينصرف الشركاء إلى استثمار آخر مُدر، فلو تُركت مساحة للسداد بالنسبة المئوية وتوزيع أرباح للشركاء بعد سنة السماح، أو مد فترة السداد لأكثر من ثلاث سنوات، لَأصبح هناك مساحة لبقاء الشركاء والاستفادة من أرباح الشركة.

(٢١٣) المرجع السابق.
(٢١٤) المرجع السابق.
(٢١٥) المرجع السابق.
(٢١٦) المرجع السابق.
(٢١٧) المرجع السابق.

وفي جانب الطلبات المرفوضة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يلتزم البنك بأن يُخطر العميل بأسباب الرفض، وكذلك تلتزم البنوك بتزويد بنك الكويت المركزي ببيانات وأسباب العميل المرفوض طلب تمويله(٢١٨).

وبعد هذه التوصيات والاقتراحات المُقدَّمة والعمل الدؤوب، تَقدَّم رئيس لجنة التحفيز الاقتصادي باستقالته، وهو في الوقت نفسه يشغل منصب محافظ البنك المركزي الكويتي، في فترةٍ حرجة وأزمةٍ اقتصادية خانقة على العالم أجمع وعلى دولة الكويت وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة(٢١٩).

ومع استقالة محافظ البنك المركزي من لجنة التحفيز الاقتصادي تَوقَّف العمل بهذه التوصيات وتَوقَّفت أعمال اللجنة؛ فهذه الاستقالة تسببت في ربكةٍ على اعتبار أن محافظ البنك المركزي هو حجر الزاوية ما بين التوجُّه الحكومي للإنقاذ الاقتصادي والبنوك التجارية المُموِّل المالي لأصحاب الأعمال، وفي الوقت نفسه هو على رأس هرم جهاز يرسم السياسة النقدية لدولة الكويت. وبذلك ثبت أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت لم يَتلقَّوا الدعم من الضرر الذي تسببت فيه الجائحة.

وفي محاولةٍ من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة طلبوا من اللجنة المالية في مجلس الأمة جلسة نقاشية مع أصحاب القرار للوصول إلى حلٍّ ينهض بأصحاب الأعمال؛ فتم ذلك في مجلس الأمة بشكلٍ ودِّي من دون التوصُّل إلى حل(٢٢٠). ولم تنتهِ محاولات أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في السعي إلى الحصول على دعم من خلال قانون يُقَر من مجلس الأمة. فحُدِّدت جلسة لذلك من خلال قانون الضمان المالي لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، ولكن البرلمان الكويتي رفض قانون الضمان المالي المُقدَّم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة(٢٢١)؛ وبناءً عليه عُدنا

(٢١٨) المرجع السابق.

(٢١٩) سالم عبد الغفور، صحيفة القبس الكويتية، استقالة محافظ البنك المركزي من لجنة التحفيز الاقتصادي، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٢٠، https://alqabas.com/article/5784909-الإنقاذ-الاقتصادي-للخلف-در.

(٢٢٠) اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، صحيفة الجريدة الكويتية، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٢٠ https://www.aljarida.com/articles/1591810808406007800/.

(٢٢١) فهد التركي، محيي عامر، صحيفة الجريدة الكويتية، «مناقشة قانون الضمان لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٢٠ https://www.aljarida.com/articles/1603214569654179300/.

إلى نقطة البداية؛ إذ لم يَتلقَّ أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت أي دعم، سواءٌ من الحكومة أو من البرلمان، وحتى التوصيات المُقدَّمة من لجنة التحفيز الاقتصادي بقيت حبيسة الأدراج، وهذا يُشكِّل ضررًا كبيرًا على أصحاب الأعمال، ويُشكِّل عبئًا كبيرًا على الاقتصاد الكويتي، ويُقلِّل من نمو الناتج القومي لدولة الكويت. بعد مرور سنةٍ من الجائحة تم إقرار قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢١ بشأن إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ أي بعد سنة من بداية انتشار الوباء بعكس التوجُّه العالمي السريع في إقرار مثل هذه التشريعات[٢٢٢]؛ مما يُثبِت أن لديها تأخيرًا وإشكاليةً في إيجاد الحلول للأزمات الاقتصادية.

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة كيف أن للسياسة المالية والنقدية دورًا مهمًّا في تنشيط الاقتصادي بشكلٍ عام، وكان ذلك واضحًا في ظل جائحة (Covid-19)، وأخذنا مثالًا على ذلك قطاع أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة كأحد القطاعات الاقتصادية المتضررة من جائحة (Covid-19)، ومررنا بذلك الدور في الاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مُتبعين أسلوب الاستنباط والاستقراء، وكذلك بعض دول الخليج العربية المقاربة لدولة الكويت في الناتج القومي المحلي وفي الاعتماد على النفط والطاقة كمصدر أساسي للدخل، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وعرَّجنا على الدور المُستخدَم في السياسة المالية والنقدية والدعم المُقدَّم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمثال لأحد القطاعات المتضررة بأسلوب الاستنباط والاستقراء، ولاحظنا خلال الدراسة أن الدول الكبرى ودول الخليج العربية محل الدراسة قد تحركت بسرعةٍ لدعم سياستها المالية والنقدية وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاقتصاد وثباته في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة.

فالولايات المتحدة الأمريكية أقرَّت حزمة مالية عالية القيمة للنهوض بالاقتصاد من الانكماش، لم يسبق أن أقرَّتها من قبلُ في رسم سياستها المالية ودعمت بها القطاعات الاقتصادية المختلفة، أما من جانب السياسة النقدية فخفَّضت سعر الخصم في نسب صفرية تاريخية لم يسبق أن خفضتها من قبل، وكذلك تَعرَّفنا على الفرق بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وماهية وطريقة الدعم المُقرَّر لهم خلال فترة جائحة (Covid-19).

(٢٢٢) قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢١.

ومن جانب المملكة المتحدة، فقد تناسقت مع السياسة الأمريكية، فأقرَّت التشريعات والقرارات لتجاوز هذه الأزمة من الجانب الاقتصادي، وأصدرت الحزم والدعم المالي بأرقام مرتفعة من جانب السياسة المالية، وحدَّدت أوجه صرف موزونة للتغلُّب على الانكماش الاقتصادي البريطاني الذي خلفته هذه الجائحة، أما من جانب السياسة النقدية فلم تذهب المملكة المتحدة بعيدًا عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية النقدية؛ إذ خفَّضت سعر الخصم إلى مستويات متدنية جدًّا وتاريخية، وأقرَّت المملكة المتحدة سياسات لتحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج واضح، وأودعت به الأموال مع بعض الإعفاءات لتنشيط أصحاب تلك المشاريع، وكان للبنوك التجارية البريطانية دور مميز جدًّا ومريح لأصحاب الأعمال في تقديم التمويل المطلوب.

أما دول الخليج العربية فكانت سياستها المالية مُواكِبة للسياسات المالية العالمية ومتجاوزة بذلك البيروقراطية الإدارية، وقد حددت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة سياستها المالية في وقتٍ مبكر من انتشار الجائحة.

وفي جانب السياسة النقدية لدول الخليج العربية فجاءت موائمة لقرار البنك الفيدرالي الأمريكي في خفض سعر الخصم منذ بداية انتشار الفيروس.

وفيما يتعلق بأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدول الخليج العربية، فقد كانت القرارات الصادرة في دعمهم، وخصوصًا في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بحجم الضرر الواقع عليهم، كما سبق شرحه في متن الدراسة.

أما دولة الكويت، فقد تأخرت في رسم سياستها المالية في ظل عجوزات بأرقام كبيرة، واتخذت حلولًا غير مستدامة لتغطية العجز المالي بالنظر إلى حلول دول المنطقة. وكانت الحلول الكويتية في رسم السياسة المالية حلولًا مؤقتة غير دائمة، والثقافة المالية للحكومة الكويتية هي ثقافة الهدر المالي، ونستدل على ذلك بأنه بمجرد تقليص نسبة ٢٠% من الإنفاق الحكومي تم توفير ٩٥٠ مليون دينار كويتي خلال فترةٍ لم تتجاوز السبعة أشهر، فضلًا عن أن الأجواء الجيوسياسية ملتهبة وعُرضة للتصادم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ مما أدى إلى رفض البرلمان لأي مقترح غير شعبوي من قِبل مجلس الأمة الكويتي، مثل مقترح الدَّين العام[٢٢٣].

وعلى ضوء ذلك تم خفض التصنيف المالي لدولة الكويت، وانعكس الضرر على مالية دولة الكويت بسبب أزمة أسعار النفط وأزمة جائحة (Covid-19) وأضرارها

(٢٢٣) الصنيدح علي، الجريدة، اللجنة المالية في مجلس الأمة ترفض الدين العام، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٩/٢٠. https://www.aljarida.com/articles/1597598081654984400/

الاقتصادية، واتخذت الحكومة الكويتية بعض القرارات الإدارية مُتجنِّبة الدخول في مواجهة مع السلطة التشريعية، لتغطية بعض العجوزات المالية من خلال شراء صندوق الأجيال القادمة لبعض الأسهم والسندات مقابل تعويض مالي لتغطية العجز في صندوق الاحتياطي العام للدولة وهو المُموِّل لمالية الدولة.

من جانب آخر، طُلِب من البرلمان تعديل تشريعي على نسبة التحويل السنوية من الإيرادات العامة للدولة لمصلحة صندوق الأجيال ووقف النسبة المُقرَّرة، وهي ١٠%، بهدف ضخ الأموال لصندوق الاحتياطي العام، على أن يكون تحويل الأموال إلى صندوق الأجيال القادمة في حالة الفائض المالي، ووافق مجلس الأمة الكويتي على ذلك.

أما من جانب السياسة النقدية، فقد اتخذ البنك المركزي الكويتي سياسة نقدية متوافقة مع التوجُّه العالمي والخليجي في خفض سعر الخصم إلى أدنى مستوًى له في التاريخ، مثلما أقرَّ البنك الفيدرالي الأمريكي ذلك وبنك إنكلترا المركزي وصندوق النقد العربي السعودي وبنك الإمارات المركزي، وهذا التوجُّه العالمي السائد في السياسات النقدية تعاطت معه دولة الكويت بمثل أغلب الدول.

أما في جانب قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فقد حفزت الدول المختارة محل المقارنة قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة بضخ الأموال ومنح الإعفاءات الإدارية والمالية، ولا شك أن قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة يُشكِّل شريان الاقتصاد المحلي للدول التي تعمل بالنظام الرأسمالي أو شبه الرأسمالي. ودولة الكويت تقاعست وتأخرت في تنشيط وتحفيز هذا القطاع؛ إذ قدَّمَت لجنة التحفيز الاقتصادي التوصيات ونشرَتها، ولكن اللجنة توقفت أعمالها وتوصياتها باستقالة رئيسها محافظ البنك المركزي، ولم يُعمل بالتوصيات كما شرحنا ذلك. أما في جانب التشريع البرلماني، فقد رفض مجلس الأمة القانون المُقدَّم باسم الضمان المالي، والذي كان مخصصًا لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وترك أصحاب الأعمال بغير داعم ولا مُحفِّز لأعمالهم، وبعد مرور عام وشهر تم إقرار قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢١ بعد ضغط شعبي على مجلس الأمة.

وفي ختام هذه الدراسة نخلص إلى التوصيات والنتائج التالية:

النتائج

١ - أثَّرَت جائحة (Covid-19) على النمو الاقتصادي للدول، وعطَّلت بذلك مشاريع التنمية الاقتصادية من خلال سياسات الإغلاق للدول والتباعُد الجسدي؛ مما أثر على الاقتصاد العالمي أجمع؛ فقد انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٣% بحسب

تقرير صندوق النقد الدولي[٢٢٤]، وهذا الانكماش جعل الدول تتخذ تشريعاتٍ وقراراتٍ تحفيزيةً للنهوض بالاقتصاد من الركود العالمي.

٢ - يجب على راسمي السياسة المالية الكويتية التعاطي مع الأزمة الاقتصادية التي خلَّفتها جائحة (Covid-19) بعقلية محترفة ومرنة، من خلال تَبنِّي سياسة مالية داعمة للقطاعات الاقتصادية تُخفِّف الضرر عليها وعلى المالية العامة للدولة؛ فالتأخير في إيجاد الحلول لسد عجز الميزانية أضعفَ مركز الكويت المالي؛ إذ لم يتعامل راسمو السياسة المالية الكويتية مع الأزمة مثلما تعاملت دول العالم والإقليم بضخ الأموال في الميزانيات لسد عجوزاتها في أسرع وقتٍ ممكن للمحافظة على ثبات الاقتصادات من الهزات.

٣ - تُعاني دولة الكويت أجواءً جيوسياسية غير مستقرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية منذ عقود، وكانت واضحةً خلال الجائحة؛ حيث أثَّرت على ميزانية الدولة وعلى الاقتصاد الكويتي ككل، ولن يكون إصلاحُ اقتصادي إذا لم يكن هناك تناغُم بين السلطتين، فقد نصَّ الدستور الكويتي في صدر المادة ٢٠ على أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك في حدود القانون»؛ لذا يجب أن يكون هناك تعاون بين السلطتين لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

٤ - ما زالت الكويت تعتمد على النفط اعتمادًا شبه كلي في الإيرادات العامة، ويجب أن تكون هناك وقفات جادة في السعي لتنويع مصادر الدخل عبر خطط مدروسة ومُعَدة بهدف الوصول إلى ذلك.

٥ - توصلنا عبر هذه الدراسة إلى أن دولة الكويت لم تُقدِّم الدعم المقبول والمتوافق مع الدعم العالمي والإقليمي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولم تكن هناك حلول على أرض الواقع، فبعد أن أتمَّت لجنة التحفيز الاقتصادي توصياتها ومقترحاتها ودراستها استقال رئيسها وتوقفت أعمالها، وقد كانت المبادرةَ الشاملة من الحكومة الكويتية، ولكنها لم تكتمل وأُهملت، وتضرر من ذلك الإهمال قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، ومن جانبٍ آخر، رفض

(٢٢٤) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٩/٣٠،
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020.

البرلمان قانون الضمان المالي المتعلق بدعم أصحاب المشاريع المتضررة من جائحة (Covid-19)؛ ومن ثَمَّ نتوصل إلى نتيجة أن الدولة لم تدعم أصحاب المشاريع؛ حيث يكمن دور الدولة في دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ إذ من خلال دعمهم تتحقق إضافة للاقتصاد الكويتي، وقد تم استيعاب ذلك متأخرًا.

٦ - لم تكن هناك إدارة متخصصة في دولة الكويت لمواجهة الأزمات؛ حيث واجه مجلس الوزراء مجتمعًا جميع الأضرار التي أوقعتها الجائحة على دولة الكويت بمُختلِف قطاعاتها.

التوصيات

١ - النهوض بالاقتصاد يكون من خلال إدارة تعمل بسرعةٍ في مواجهة الأزمات، نوصي بإزالة جميع العقبات والبيروقراطية الإدارية؛ إذ إنها تتسبب في انكماش الاقتصاد الذي يُؤثِّر على النمو الاقتصادي في الدولة.

٢ - راسمو السياسة المالية الكويتية وضعوا حلولًا غير مستدامة، وصدرت متأخرةً بعد ثمانية أشهر من بداية الأزمة الاقتصادية؛ الأمر الذي أدَّى إلى عجزٍ غير مسبوق في ميزانية الكويت يُقدَّر بنحو ١٤ مليار دينار كويتي، نُوصي أن تسعى دولة الكويت في العمل على تنويع مصادر الدخل لكي تُزيل أو تُقلِّل العجوزات الواقعة على الميزانية العامة للدولة.

٣ - العمل المؤسسي يحتاج إلى تعاون وتضافر للجهود على ضوء ذلك، يلزم تهدئة الاحتقان السياسي بين السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة، والسلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة، والعمل بخطين متوازيين للنهوض بالدولة واقتصادها، نوصي أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية أن يكونوا رجال دولة بحيث يتعاونون للإسراع في إقرار التشريعات الاقتصادية التي من شأنها أن تنهض بالاقتصاد المحلي.

٤ - يُشكِّل قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عصب كل اقتصاد؛ حيث يضمن التوظيف ونقل العبء من القطاع العام للقطاع الخاص ومن ثَمَّ يتحقق معه نموٌّ اقتصادي. جميع الدول محل الدراسة استشعرت ذلك وحفزت هذا القطاع عدا دولة الكويت تأخرت في ذلك، نوصي بالنظر إلى هذا القطاع ودعمه من خلال التشريعات لما يُشكِّله من أهمية بالغة.

٥ - يجب على دولة الكويت إنشاء هيئة أو وحدة أو إدارة تُعنى بالأزمات والكوارث بشتى أنواعها؛ حيث لم تتبنَّ الدولة هذا التوجُّه مسبقًا؛ ونجد مع انتشار الجائحة إلزامية وجود مثل هذا القطاع، والعمل على تأهيله مما يسهم في إيجاد الحلول وقت الكوارث والأزمات، لا سمح الله.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- التركستاني، حبيب الله بن محمد وآخرون، التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٩، ص ٢٨.
- د. الجحيشي، فراس محمد أحمد، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٥، ص ٢٠٧.
- د. القطابري، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، المنهل للنشر، عمّان، ٢٠١١، ص ١٨.
- سليم الحص، ما قل ودل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٩٦.
- عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠، ص ٩٤.
- محمد عبد الحي، باغ بشار، صحيفة البيان، المشاريع الصغيرة أولوية حكومية وتحفيز مستمر، ٢٠٢٠/٨/١٩.
- هشام محمد صفوت العمري، اقتصادات المالية العامة والسياسة المالية، ج 2، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٠٧.

ثانياً: المقالات العربية

- أبو فرحة، السيد علي، والسيد علي، «تحليل واقع التنمية في أفريقيا»، مجلة السياسة والاقتصاد، ١٠، العدد (٩)، يناير ٢٠٢١ (٢٠٢١)، ١-١٥.
- حطاب موراد ورقاني لالة فاطمة، «دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة، الصندوق السيادي الكويتي نموذجاً».
- د. الباجوري، سمر ود. عنبر، محمود، «التداعيات الاقتصادية الكلية لكوفيد-١٩ على دول أفريقيا جنوب الصحراء وسياسات المواجهة»، مجلة السياسة والاقتصاد، ٦، العدد (٥) يناير (٢٠٢٠)، ١-٣٣.
- زعزوع حمدي، وزينب شريف. «تأثير وباء كوفيد-١٩ على نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية)»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٢.١ (٢٠٢١): ٢٠١٩ - ٢٥٤.

- السيد أبو الفتوح، محمد. «العوامل المؤثرة في صناعة القرارات الاستراتيجية في مواجهة فيروس كورونا وآثارها على الحد من تفشي الفيروس»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٢.١ (٢٠٢١)، ٢٥٥-٣٠٧.
- العبد القادر خالد، السمارة مؤيد، السويدي عبد الله، اللوزي روان، «اضطراب التجارة العالمية والمحلية جراء جائحة كورونا وانعكاساتها على قطر»، (٢٠٢٠).
- الكواري ربيعة بن صباح، «قطر ستبهر العالم في مونديال ٢٠٢٢ ببطولة أسطورية»، (٢٠١٧).

ثالثاً: القوانين والقرارات والتقارير

- CARES Act
- قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠.
- قانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ المُعدل بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- قرار مجلس الوزراء الكويتي رقم ٤٥٥ الصادر في ٢٠٢٠/٣/٣١.
- وحدة الدراسات السياسية، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط، ٢٠٢٠، ص ٤.
- وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٥–٢٠١٥)، ٢٠١٢، ص ٢٦.
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لدولة قطر، الاستعراض الوطني لدولة قطر بشأن التنمية المستدامة، ٢٠١٧، ص ٤٧.

رابعاً: الروابط الإلكترونية والمطويات العربية

- اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، صحيفة الجريدة الكويتية، https://www.aljarida.com/articles/1591810808406007800/.
- برنامج البنك المركزي السعودي لدعم تمويل القطاع الخاص المتضرر من جائحة كوفيد-19، 2/12/2020، http://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-514.aspx
- برنامج التمويل المضمون المقدم من البنك المركزي السعودي، http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-554.aspx، 1/12/2020.

- بنك الكويت المركزي، خفض سعر الخصم (الفائدة)، ٢٠٢٠/٣/١٦،
https://www.cbk.gov.kw/ar/cbk-news/announcements-and-press-releases/press-releases/2020/03/202003161122-cbk-cuts-its-discount-rate-by-1-from-250-to-150 .

- بنك الكويت المركزي، ضوابط التمويل المقدم للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا، ٢٠٢٠،
https://www.cbk.gov.kw/ar/images/articles-6-n-7-apr-2020-1_v00_tcm11-149098.pdf

- البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٠/١٢/١
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-518.aspx

- بنك قطر للتنمية، برنامج الضمانات الوطني للاستجابة لتداعيات كورونا
https://www.qdb.qa/ar/national-guarantee-program.

- بنك قطر للتنمية، برنامج ضمين لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كورونا، ٢٠٢٠، https://www.qdb.qa/ar/Pages/al-dhameen.aspx

- بيان الدائرة المالية لإمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠/٤/١٩،
https://addof.gov.ae/ar/Presscenter/NewsDetails?newsId=3016.

- التصنيف الائتماني لدولة الكويت، ٢٠٢٠/٩/٢٥،
https://tradingeconomics.com/kuwait/rating.

- تصنيف الكويت الائتماني من ستاندرز وبورز، الصادر في ٢٠٢٠/٧/١٧،
https://www.cbk.gov.kw/en/images/snp-report-july-2020-150298_v10_tcm10-150298.pdf.

- حكومة أبو ظبي، الحزمة الاقتصادية المقررة لدعم الاقتصاد في إمارة أبو ظبي، ٢٠٢٠/٤/١٠،
https://www.ghadan.abudhabi/ar/economic-stimulus-package/#FAQs/.

- رباح أرزقي، التأقلم مع جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط في مجلس التعاون الخليجي، البنك الدولي،
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/coping-covid-19-and-oil-price-collapse-gulf-cooperation-council.

- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي،
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020.

- صندوق النقد الدولي، السياسات التي اتخذتها الدول لتجنب التعثر المالي الحاصل من أزمة جائحة كوفيد-١٩، ٢٠٢٠/٩/٢٥،
https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#K.

- الصنيدح علي، الجريدة، اللجنة المالية في مجلس الأمة ترفض الدين العام،
https://www.aljarida.com/articles/1597598081654984400/.

- فهد التركي، محيي عامر، صحيفة الجريدة الكويتية، «مناقشة قانون الضمان لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة»،
https://www.aljarida.com/articles/1603214569654179300/.

- في الولايات المتحدة إدارة المشاريع الصغيرة تشمل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، https://www.sba.gov.

- مبادرات حكومة أبو ظبي لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢٠/٦/٥،
https://www.khalifafund.ae/Content/HomePage/images/G21-Emailer-Arabic%20-%2011%20May%202020.pdf.

- مبادرات دائرة أبو ظبي المالية، دائرة التنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠/٦/١٠،
https://www.ghadan.abudhabi/media/1087/g21-financial-ar-first.pdf.

- مجلس الأمة الكويتي، في تعديل المشروع بقانون في شأن احتياطي الأجيال القادمة، ٢٠٢٠/٩/٢٥،
http://www.kna.kw/clt-html5/news-details.asp?id=33645

- محمد عبد الحي، باغ بشار، صحيفة البيان، المشاريع الصغيرة أولوية حكومية وتحفيز مستمر، ٢٠٢٠/٨/١٩،
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-07-06-1.3904109.

- المملكة العربية السعودية، رؤية المملكة ٢٠٣٠، https://vision2030.gov.sa.

- الميزانية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ما بين عامَي ٢٠١٧–٢٠٢١،
https://www.mof.gov.ae/ar/resourcesAndBudget/Pages/Five-yearBudget2017-2021.aspx.

- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة أزمة كورونا، ٢٠٢٠/٤/١٠،
https://fcsa.gov.ae/ar-ae/Documents/UAE%20Government%20Initiatives%20Covid-19.pdf.

- الهيئة العامة للاستثمار، صندوق الاحتياطي العام، ٢٠٢٠/٩/٢٥،
https://kia.gov.kw/investments/?lang=ar.

- وزارة المالية للمملكة العربية السعودية، البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة، ٢٠٢١،
https://www.mof.gov.sa/Documents/Pre-Bud%202021.pdf

- وزارة المالية للمملكة العربية السعودية، بيان الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠،
https://www.mof.gov.sa/financialreport/budget2020/Documents/Bud-Arab2020.pdf.

- وزارة المالية، الميزانية العامة لدولة الكويت للسنة المالية ٢٠٢٠–٢٠٢١،
https://www.mof.gov.kw/MofBudget/PDF/Budget21-20.pdf.

- وزارة المالية، الميزانية العامة لدولة الكويت للسنة المالية ٢٠٢١–٢٠٢٢،
https://www.mof.gov.kw/MofBudget/PDF/Budget22-21presentation.pdf.

- وزارة المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠/٧/٢٠.
https://www.mof.gov.ae/ar/media/materials/News/Pages/2072020.aspx.

- وكالة الأنباء السعودية، ٢٠٢٠/١٢/١، https://www.spa.gov.sa/2085757

خامساً: المصادر الأجنبية

- Anoushiravani, Afshin A., et al. "Economic impacts of the COVID-19 crisis: an orthopaedic perspective." The Journal of bone and joint surgery. American volume (2020).

- Bartik, Alexander W., et al. How are small businesses adjusting to COVID-19? Early evidence from a survey. No. w26989. National Bureau of Economic Research, 2020.

- Belghitar, Yacine, Andrea Moro, and Nemanja Radić. "When the rainy day is the worst hurricane ever: the effects of governmental

policies on SMEs during COVID-19." Small Business Economics (2021): 1-19.

- Blancher, Mr Nicolas R., et al. Financial inclusion of small and medium-sized enterprises in the Middle East and Central Asia. International Monetary Fund, 2019.
- Cavallino, Paolo, and Fiorella De Fiore. "Central banks' response to Covid-19 in advanced economies." BIS Bulletin21 (2020).
- Cavallo, Joseph J., and Howard P. Forman. "The economic impact of the COVID-19 pandemic on radiology practices." Radiology 296.3 (2020): E141-E144.
- Cox, Natalie, et al. "Initial impacts of the pandemic on consumer behavior: Evidence from linked income, spending, and savings data." Brookings Papers on Economic Activity2020.2 (2020): 35-82.
- Dicker, Lisa K., and C. Danae Paterson. "COVID-19 and Conflicts: The Health of Peace Processes during a Pandemic." Harvard Negotiation Law Review,vol. 25, no. 2, Spring 2020, p. 213-240
- Doshi, Tilak K. "The Outlook for the Gulf Arab Economies and Regional Geopolitics in a Post-Covid Age." (2021).
- El-Erian, Mohamed A. "PERSPECTIVES: The New Normal 2.0." The Journal of Portfolio Management 46.7 (2020): 1-4.
- Engilbertsson, Sindri, and Gylfi Zoega. "The effect of Brexit on the UK Economy (so far)." Capitalism, Global Change and Sustainable Development. Springer, Cham, 2020. 111-139.
- Fairlie, Robert, and Frank M. Fossen. "Did the Paycheck Protection Program and Economic Injury Disaster Loan Program get disbursed to minority communities in the early stages of COVID-19?." Small Business Economics (2021): 1-14.
- Haag, Matthew. "One-Third of New York's Small Businesses May Be Gone Forever." The New York Times (2020).

- Hafiz, Hiba, et al. “Regulating in pandemic: evaluating economic and financial policy responses to the coronavirus crisis.” Boston College Law School Legal Studies Research Paper 527 (2020).
- Humphries, John Eric, Christopher A. Neilson, and Gabriel Ulyssea. “Information frictions and access to the Paycheck Protection Program.” Journal of public economics 190 (2020): 104-244.
- Huston, Morgan W. “SIZE MATTERS: IMPLEMENTING POST-AGREEMENT TRACKING IN THE ALL SMALL MENTOR-PROTÉGÉ PROGRAM.” Public Contract Law Journal 50.1 (2020): 113-132.
- Ilyin, Vladimir A., and Mikhail V. Morev. “Vote of confidence for the President is confirmed. Achievement of socio-economic development goals before 2024–2030 is uncertain.” Ekonomicheskie i Sotsialnye Peremeny 13.4 (2020): 9-37.
- Lea, Ruth. “The coronavirus crisis: recession looks all but inevitable.” Arbuthnot Banking Group 30 (2020).
- Lea, Ruth. “The economic background to next week’s MPC meeting: fall in January’s GDP less-thanexpected.” Arbuthnot Banking Group 15 (2021).
- Markell, B. A. Small business and bankruptcy: Recent changes in kosovo and the united states compared. University of Miami International and Comparative Law Review(2020): 27(2), 258.
- Nabarro, Benjamin. “UK economic outlook: the long road to recovery.” The IFS Green Budget: October (2020).
- Reynolds, Matt, and Sabrina Weiss. “How coronavirus started and what happens next, explained.” Retrieved September 19 (2020): 2020.
- Roubini, Nouriel. “Coronavirus pandemic has delivered the fastest, deepest economic shock in history.” The guardian25.March (2020).

- Shafi, Mohsin, Junrong Liu, and Wenju Ren. "Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium-sized Enterprises operating in Pakistan." Research in Globalization2 (2020): 100018.
- Soroka, Anthony, et al. "Big data driven customer insights for SMEs in redistributed manufacturing." Procedia CIRP 63 (2017): 692-697.
- Vaccaro, Alexander R., et al. "Practice management during the COVID-19 pandemic." The Journal of the American Academy of Orthopaedic Surgeons (2020).
- Vicary, Sarah, et al. "It's about how much we can do, and not how little we can get away with": Coronavirus-related legislative changes for social care in the United Kingdom." International Journal of law and Psychiatry 72 (2020): 101-601.
- Walter-McCabe, Heather A. "Coronavirus pandemic calls for an immediate social work response." (2020): 69-72.

Legar Measures to perform Kuwait's fiscal and monetary policies and the mechanisms used to support small and medium enterprises during (Covid-19) pandemic (Comparative Study)

Dr. Abdulaziz M. N. Alshbib Almutairi

Abstract:

The pandemic (Covid-19) has affected to the global economy. This situation prompted for the countries of the world to impose health requirements, because of which the economies of countries fell into stagnation and negativity. On the other hand, many of these countries have taken initiatives to improve their economy through endorsement, a new fiscal policy and monetary policy to incentive their economy. For example, the United States of America and the United Kingdom have given new legislations small and medium enterprises sector with SKA and UAE as GCC countries in this study. The problem is Kuwait does not give sustainable fiscal policy this is because the economy of Kuwait reforms is linked to legal and legislative obstacles and the conflict between the power of the executive and the legislative power. This study discussed the damage caused to the owners of the small and medium-sized enterprises sector in the State of Kuwait and, how the Kuwaiti legislator incentive the small and medium-sized enterprises sector? And not neglect this sector in the Pandemic of (Covid-19) who is facing the pandemic with all its consequences without support or motivation. This study concluded with many results and recommendations.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Legar Measures to perform Kuwait's fiscal and monetary policies and the mechanisms used to support small and medium enterprises during (Covid-19) pandemic (Comparative Study).

Dr. Abdulaziz M. N. Alshbib Almutairi

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

No. 3, Vol. 46

Safar 1443 - September 2022